

بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق

دراسة الإحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣ - ٢٠١٣

أ.م.د. سردار قادر محي الدين* م.م. فرهاد جلال مصطفى**

الكلمات المفتاحية: الإحتجاجات، بنية الفرصة السياسية، التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، إقليم كردستان العراق، النخبة، الإنفتاح

<https://doi.org/10.31271/jopss.10051>

ملخص

غالباً ما تعرّف بنية الفرصة السياسية بأنها تلك الأبعاد من المناخ السياسي التي توفر حوافز انتصار الإحتجاجات حيال السلطة السياسية ووتفتح آفاق التحول الى الديمقراطية في المجتمع السياسي. ظهرت نظرية بنية الفرصة السياسية في السبعينيات القرن الماضي، وكانت النظرية تركز على: أن بنية الفرصة السياسية تتوقف على متغيرات معينة في سبيل خلق تحول مجتمعي على صعيد السياسة والثقافة والإقتصاد ك: افتتاح المداخل السياسية للوصول إلى المشاركة على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية، عدم استقرار الترتيب السياسي، تحالفات مؤثرة حيال السلطة السياسية والسلطة نفسها مع بعض القوى التي تراها تدور في فلكتها، نشوء إنقسامات في أوساط النخبة السياسية الحاكمة التي تتبنى بعض منها الخطاب الإصلاحى أو المعارض للسلطة السياسية والتيار الذي يقودها، ومن ثم تراجع قوة السلطة أو إرادتها للقمع واستخدام العنف ضد الذين ينتقدون سياساتها وبرامجها.

كان هناك مؤثرات إيجابية في بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق في فترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ في المضمار، مثل: الزمن، الوعي، الرفاهية، الإنفتاح، ضعف الإنتماء الحزبي، تصاعد الحركات الإجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، النخبة المؤثرة، الإعلام والإتصال السياسي المتاح للجميع، المعادلات الوطنية والدولية المساندة، التغيير في الخارطة السياسية. ومع ذلك تواجه بنية الفرصة السياسية لكثير من التحديات الذاتية وأخرى خارجية وعلى الأصدعة كلها، ومن هذه التحديات: التكوين الحزبي المسيطر على المجتمع، حصر التحولات في الإلتقاء الحزبي، القمع المرن وباسم الديمقراطية، احتكار القوة، إستجابة السلطة لمطالب المواطنين، إنعدام الدستور، والتشردم الداخلي الذي أدى باستمرار إلى تدخلات خارجية غير مجدبة للتجربة السياسية في الإقليم، حتى وإن كانت تلك التدخلات من خلال القوى العراقية غير الكوردية.

پوخته

بونیە دەرفەتی سیاسی له هه‌ریمی کوردستانی عێراق - توێژینه‌وه له خۆپێشاندا نه‌ جه‌ماوه‌رییه‌کان له ماوه‌ی سالانی ٢٠٠٣-٢٠١٣

زۆر جارێک بونیادی دەرفەتی سیاسی به‌وه پێناسه‌ ده‌کری که بریتیه له‌ وهه‌هه‌ندانه‌ی بارودۆخی

* أستاذ مساعد في قسم النظم السياسية والسياسات العامة / كلية العلوم السياسية / جامعة صلاح الدين - أربيل،
قسم القانون / كلية القانون والعلاقات الدولية / جامعة جيهان - أربيل sardar.muhiddeen@su.edu.krd
** مدرس وطالب دكتورا في كلية العلوم السياسية / جامعة السليمانية farhad.mustaffa@univsul.edu.iq

سیاسی که له میانه یانه وه سه رکه وتن یان کرانه وه به ره وه چه رخی دیموکراسی له کۆمه لگای سیاسییدا دینیتته کایه وه. میتۆدی بونیادی دهرفه تی سیاسی له سالانی هفتاکانی سه ده ی پیشوو به ده رکه وتوو. هه ر له و پوانگه یه وه میتۆده که جهخت له سه ر چه ند گۆراویک له و میانه وه بۆ دهرفه تی سیاسی به په گه ز ده زانی و پپووسته هه بن، ده نا پرۆسه ی دهرفه تی سیاسی هاته نه کایه ی زه حمه ت ده بی، له وانه ش: کرانه وه ی ده روازه سیاسیه کان به مه به ستی گه یشتن به به شداری و کبیرکی له ناو پرۆسه ی سیاسییدا، نا سه قامگیری پۆلینه ندی سیاسی، دروستبوونی هاو په یمانیتیه کاریگه ره گان، به ده رکه وتنی په رتبوون له ناو ده سه ته بژیری فه رمانه وایدا، پاشکه وتنی هیزی ده سه لات و ویستی به نه نجامدانی به کاره یبانی توندوتیژی.

له هه ری می کوردستان چه ندان په هه ندی کاریگه ری ئیجابی هه بوون بۆ بونیادی دهرفه تی سیاسی له ماوه ی سالانی 2003 - 2013 وه ک، کاتی گونجاو، هۆشیاری، خوشگوزهرانی، کرانه وه، لاوازی پابه ندی بوونی پارتیبوون، په ره سه ندی بزافه کۆمه لایه تی و ریکخراوه کانی کۆمه لگای مه ده نی، ده سه ته بژیری کاریگه ر، تازادی راگه یانندن و په یوه ندی سیاسی، هاوکیشه نیشتمانی و نیوده وه له تیه ئیجابیه کان، گۆرانکاری له نه خشه ی سیاسی. به لام هه ر له و نیوه نده دا چه ندان ئالنگاری هه بوون، له وانه ش: به هیزی زیهینه تی پارتایه تی، قۆرخکردنی گۆرانکاریه کان له لایه ن پارته سیاسیه کانه وه، توندوتیژی پارته سیاسیه کان، قۆرخکردنی هیز، سستی وه لایمی ده سه لات بۆ داواکاری هاو لاتیان، نه بوونی ده ستور و ده سه تیوه ردانی ده ره کی.

Abstract

The Structure of the Political Opportunity in the Kurdistan Region of Iraq - a study of the popular protests during 2003-2013

The structure of political opportunity is often defined as those dimensions of the political climate that provide the incentives for the victory of protests about political power and its societal policies, which generates pressure on the political elite and forces it to openness and transition to the democracy. The theory of the structure of political opportunity appeared in the seventies of the last century, and the theory focused on: that the structure of political opportunity depends on certain variables in order to create a societal transformation at the level of politics, culture and economy, such as: the opening of political entrances to reach participation at the legislative and executive level, instability of the arrangement the political, influential alliances about political power and the authority itself with some of the forces that see it revolving in its orbit, the emergence of divisions among the ruling political elite.

There were positive influences in the structure of political opportunity in the Kurdistan Region of Iraq in the period 2003-2013 in the field, such as: time, awareness, welfare, openness, weakness of party affiliation, the rise of social movements and civil society organizations, the revolutionary elite, media and political communication available to all, Supporting national and international equations, change in the political map. However, until now, it faces the political opportunity structure for many internal and external challenges at all levels, and among these challenges are: the party-dominated formation of society, limiting transformations in partisan convergence, flexible repression and in the name of democracy, the monopoly of power, the response of power to the demands of citizens, the absence of the constitution, and the external interventions.

المقدمة

لم تشهد الظاهرة السياسية في إقليم كردستان العراق تغييرات في بنية الفرصة السياسية كما شهدت بعد عام ٢٠٠٣، كانت هناك صراع دائر بين الحزبين الرئيسيين والذي أدى إلى حرب أهلية التي دامت عقد كامل، وقتل فيها آلاف وشرد من خلالها آلاف أيضاً، إلى حد لم يبق هناك عضو أو مؤيد للحزب المقابل في مناطق نفوذ الآخر، فأصبحت اللعبة السياسية صفرية بالكامل، حيث لم تجد أحزاب سياسية مشاركة في الحكم غير الحزبين الرئيسيين (الإتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب الديمقراطي الكوردستاني) أو التي تدور في فلكيهما. لم يكن الإنقسام ينحصر فقط على المجال السياسي، بل شمل أكثر من مجالات الحياة في الإقليم، إلى ان وصل الطرفان إلى مرحلة الإنهاك وأقنعوا بأن الحل الوحيد هو في الخيار الديمقراطي وخلق بيئة سياسية تسود فيها نوعاً من الحريات السياسية والمشاركة، إلا أن التحكم بها سيكون من خلالهما. فقد وصل الحزبان إلى قناعة بأن الحل الوحيد يمكن في إعادة النظر في علاقتهما، بحيث تصاغ من جديد بشكل يخدم مصالحهما الذاتية في الإقليم من خلال التعايش الثنائي واستمرارها لإقتسام السلطة بينهما، وخلق نوع من الانفتاح السياسي للمواطنين بشكل أن لا يخرج زمام الأمور من أيديهما.

لم تكن السلطة في الإقليم من ١٩٩٤ - ٢٠٠٥، منتخباً من قبل الشعب ولم تكن إنعكاساً لإرادته بقدر التي كانت إنعكاساً لإرادة الحزبين، وأخيراً بعد إتفاقية واشنطن في ١٧ من ايلول ١٩٩٨ التي توسطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بين الجانبين بإنهاء الإقتتال الداخلي الدائر في الإقليم، لجأ الطرفان في ٢٧ تموز ٢٠٠٧ إلى إتفاقية أخرى باسم "إعلان تحريم وتجريم الحرب الداخلي" والتي تسمى ب"الإتفاقية الاستراتيجية" بين (أوك و حدك) لإعادة التحكم بالظاهرة السياسية في الإقليم مع مخرج ديمقراطي بشروط أمام الآخرين، أي ستكون مشاركة الآخرين لتجديد الشرعية وتمديد عمر تحكمهما بالظاهرة السياسية لسنوات قادمة، وقد قسموا السلطة مناصفة بينهما من جديد كما لجؤا إليها في أعقاب الإنتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٢ جراء عدم توصلهما إلى القبول بنتائج الإنتخابات آنذاك. ووفقاً للإتفاقية الجديدة ستكون السلطة من نصيبهما، مهما كانت نتائج الإنتخابات، وتقسم المكاسب بينهما وفقاً للإتفاقية وليست نتائج الإنتخابات.

لقد طرأ تغيير طفيف على البيئة السياسية في الإقليم بعد ٢٠٠٣، إذ أصبحت هناك فرصاً للمشاركة والتحول التدريجي فيها، وخاصة في مناطق نفوذ (أوك). واقتنص الأحزاب السياسية غير السلطوية ومنظمات المجتمع المدني تلك الفرص. ولم يكن هناك في الإقليم نزول الناس للشارع كتحرك إحتجاجي ضد السلطتين، بل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تكتفي ببيان معين في سبيل إعلان موقفها من الحوادث والسياسات. إلا أن الخارطة السياسية بدأت بالتحول والتغيير من ثنائية القطبية إلى التعددية، وأصبح هناك أكثر من فاعلين سياسية مؤثرين، كما زادت مستوى وعي الناس بالمعادلات المجتمعية وحرية التعبير والرأفة وضعف الإنتماء الحزبي وظهور آراء مطالبة بالإصلاح حتى من داخل الأحزاب السلطوية، والنخبة، والإعلام والمعادلات التي وقعت علي الصعيد الوطني والإقليمي والدولي...إلخ.

فأصبح لدى الناس حماس في المشاركة، وجراء تلك المشاركة الفعالة حدثت التغيير في الترتيب

السياسي في الخارطة السياسية في الإقليم، كما حدث انقسام في صفوف (أوك) الذي كان له أثر إيجابي في بنية الفرصة السياسية، ومن ثم حدوث تحالفات مؤثرة على الظاهرة السياسية وبالذات في دائرة السلطة السياسية نفسها، ولم تستطع السلطة استخدام العنف ضدها أو الضغط عليها أو تحجيمها (كما شهدنا في تظاهرات ١٧ شباط)، كما فعلتها سابقاً جراء البيئة السياسية الجديدة التي سادت العراق والإقليم معاً، وأصبح الناس سنداً فعلياً للأحزاب المعارضة التي تقف بوجه السلطة والفساد الإداري، كما أصبحت المعارضة سنداً مؤسسياً وقانونياً جراء تواجده في البرلمان للتحركات الإحتجاجية في الشارع، وأصبحت تمثلها بالفعل في تلك المؤسسة القانونية. إلا أن الفرصة السياسية واجهت تحديات كما لها إيجابيات عدة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التطرق الى الجوانب التالية:

- ١- تأصيل نظري للعلاقة بين الإحتجاجات و الفرص السياسية.
- ٢- اختبار افتراضات نظرية بنية الفرصة السياسية بغية إجراء قراءة علمية للظاهرة السياسية في إقليم كردستان العراق.

مشكلة البحث:

شهدت اقليم كردستان العراق في فترة النطاق الزمني للبحث، عددا من الاحتجاجات المتنوعة المتزامنة و المتلاحقة في مناطقها المختلفة بدرجات متباينة و مستويات مختلفة ولكن بدوافع و مطالب متقاربة. على سبيل المثال اشار الموقع الالكتروني لصحيفة "أوينة" في يوم ١٥ من شباط ٢٠١٤ الى ان خلال مدة شهر و نصف فقط، اي منذ بداية تلك السنة لغاية نشر الخبر، شهد اقليم كردستان اكثر من ٢٠ من الافعال الاحتجاجية و التجمعات^(١). هنا تأتي اشكالية البحث و التي تتمحور حول سؤال جوهري: هل هناك من متغيرات ساعدت بنية الفرصة السياسية بالإقليم؟ وفي إطار المحاولة للاجابة على التساؤل اعلاه، يحاول البحث التطرق الى الإجابة على تساؤلات متلازمة لموضوع البحث على غرار: مالمقصود ببنية الفرصة السياسية؟ وما هي نظريتها و عناصرها و افتراضاتها؟ وكيف يمكن بالامكان الاستفادة منها لفهم البيئة السياسية في إقليم كردستان العراق؟ وهل تلك الأحداث السياسية والتغييرات التي وقعت على صعيد السلطة والأحزاب السياسية (٢٠٠٣-٢٠١٣) ساعدت على إيقاع نتيجة إيجابية للفرصة السياسية؟ وهل واجهت الفرصة السياسية تحديات وعقبات خلال تلك الفترة؟

^١. بينگه ی ئینلیکتۆنی رۆژنامه ی ئاوینه، رۆژی ٢٠١٤/٢/١٥ :

فرضية البحث:

إن موضوع البحث يدور حول فرضية رئيسية وهي: إن التغييرات التي وقعت بعد عام ٢٠٠٣ في البيئة السياسية في إقليم كردستان ساعدت نسبياً عملية التحول الديمقراطي نحو الأحسن مقارنة بالمرحلة السابقة و بالتالي تعززت بنية الفرصة السياسية للمشاركة في العملية السياسية و لاسيما في صورتها الاحتجاجية دون نسيان التحديات التي تواجهها. كما للبحث الإفتراضات الثانوية الآتية:

١. إن أخطاء السلطة السياسية في الإقليم بحق المسار الديمقراطي أدت بها إلى التحكم المنفرد بالسلطة وعدم إشراك الآخرين فيها، وكم هي ابتعدت عن الديمقراطية.
٢. إن البيئة السياسية في الإقليم لم تكن مهيئة للتغيير قبل عام ٢٠٠٣.
٣. إن المعادلات الإقليمية والعراقية زادت من الفرص السياسية في سبيل التحول الديمقراطي بالإقليم.
٤. تواجد المعارضة في البرلمان وعدم مشاركتها في الحكومة، والتحركات الإحتجاجية في الشارع زادت بعد ٢٠١٠ الفرص السياسية وتكاملت بعضها البعض.

منهجية البحث:

لقد إعمدنا في كتابتنا للموضوع على المنهج الوصفي والتحليل النظمي، لتقرير خصائص الظاهرة السياسية في الإقليم ودراسة ظروفها المحيطة بها، أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بالظاهرة المذكورة، وتسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها، وكشف ارتباطاتها بمتغيرات أخرى؛ بهدف وصف الفرصة السياسية وصفاً دقيقاً شاملاً من كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة. أما المنهج الذي لا يمكن الإستغناء عنه لإتمام تقديم صورة واضحة و متكاملة حول ظاهرة الفرصة السياسية في الإقليم؛ هو المنهج التحليلي، الذي يقصد به عزل عناصر الشيء الواحد بعضها عن بعض، حتى يمكن إدراكه بوضوح، ومعرفة مضمونه وخصائصه، والصلة التي تربطه بسائر العناصر، ثم تكون مرحلة التأليف بين الأفكار الجزئية التي تمخضت عنها عملية التحليل، هي البرهان والنتيجة العلمية للدراسة.

هيكل البحث:

هذا البحث الذي بعنوان "بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق: دراسة الإحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣ - ٢٠١٣"، يتكون من مقدمة و مبحثين إثنيين ومن ثم الخاتمة وقائمة بالمراجع. حيث يأتي في المبحث الأول الذي بعنوان "الإحتجاجات ونظرية بنية الفرصة السياسية" ويتضمن الإرتباط بين مفهوم الإحتجاجات و بنية الفرصة السياسية وشرحاً لنظرية بنية الفرصة السياسية وعناصرها ومن ثم فرضياتها الأساسية. أما المبحث الثاني الذي بعنوان الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق يتطرق الباحثان إلى أهم المؤثرات الإيجابية في بنية الفرصة السياسية بالإقليم ومداخل تفسيرية للفرصة السياسية خلال (٢٠٠٣-٢٠١٣) ومن ثم أهم التحديات التي واجهت بنية الفرصة السياسية بالإقليم خلال تلك المدة. وأخيراً الخاتمة التي تتضمن الخلاصة والإستنتاجات والتوصيات، وفي النهاية قائمة المصادر المستفاد في كتابة الموضوع.

المبحث الاول:

الإحتجاجات ونظرية بنية الفرصة السياسية

يرمي هذا المبحث الى تأصيل مفاهيمي ونظري حول الإحتجاجات و نظرية بنية الفرصة السياسية، ومن ضمنها ارتباط مفهوم الإحتجاجات بمفهوم بنية الفرصة السياسية. كما يتطرق المبحث الى الحديث عن ابرز متغيرات الفرصة السياسية وإفتراضاتها الرئيسية.

**المطلب الاول: ارتباط مفهوم الإحتجاجات بمفهوم الفرصة السياسية
ماهي الإحتجاجات؟ و كيف ترتبط بمفهوم الفرصة السياسية؟**

أولاً: مفهوم الإحتجاجات

على الرغم من أن بدايات ظهور الإحتجاجات الشعبية ترجع إلى عهد بعيد، فإن أول ظهور لمفهوم الإعتصام أو التظاهر في معناه الحديث كان في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من إستعمل هذا المفهوم هو الكاتب الأمريكي (ديفيد هنري ثوراو D. H. Thoreau) في مقال شهير له نشر في ١٨٤٩، بعنوان "العصيان المدني"^(١).

وقد بدأ الإهتمام بدراسة سلوك التظاهر والإعتصام في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما أصطلح على تسميته بثقافة الإحتجاج الشعبي^(٢). اذ عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية إحتداماً قوياً للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الإحتجاجي الذي تمارسه الحركات الإجتماعية^(٣).

فقبل ذلك، اي قبل أكثر من سبعين عاما، نظر علماء الإجتماع الى الإحتجاج بوصفه تدخلا غير ديمقراطياً في السياسة^(٤). لكن في أعقاب تحركات ستينيات القرن الماضي (حركات إجتماعية، طلابية، بيئية، نسائية، السلام ومناهضة لحرب فيتنام ...)، تغيرت هذه النظرة السلبية الى الإحتجاج، وخاصة بعد أن أصبحت المشاركة في الحركات الإجتماعية ونشاطاتها الإحتجاجية الطريقة الشائعة للعمل السياسي في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، ويشار الى ذلك في الأدبيات بـ "حركة السياسة

١. نقلاً عن: أحمد عادل عبد الحكيم (وآخرون)، حرب اللاعنف - الخيار الثالث، ط٣، (لندن: أكاديمية التغيير)، ٢٠١٣، ص٣٤.

٢. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المحتجون- كيف تؤثر المظاهرات والإعتصامات في سياسات الدول، في: إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، (القاهرة: مركز الأهرام)، العدد (١٨٧)، كانون الأول ٢٠١٢، ص١١.

٣. عبدالرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الإجتماعية، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (١٣)، شتاء ٢٠١١، ص١٧.

4. Pamela E. Oliver (et al), Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements, in: Betty A. Dobratz (editor), Political Sociology for the 21st Century, Series: Research in Political Sociology v. 12, 2003, p.213.

movementization of politics" ^(١). ومن هنا اصبحت النظر الى الإحتجاج بأنه "سياسة بوسائل أخرى" ^(٢) لما يمثله من تعبير عن المصالح الإجتماعية. وتعبير (ميشيل ليبسكي Michael Lipsky) الإحتجاج هو "مورد سياسي للضعفاء" ^(٣).

ومع ولوج العالم القرن الحادي والعشرين، وملاحظة إن الغالبية العظمى من الحركات الإحتجاجية والحركات الإجتماعية جعلت من الدولة هدفاً، حتى أصبحت الإحتجاجات من الشيع الى درجة وصفها من قبل معظم دارسي وعلماء الإجتماع بأنها جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية، وهنا يستخدم مصطلح (السياسة الجدالية contentious politics) ^(٤) كإشارة لأهميتها ^(٥). واليوم ينظر الى الفعل الإحتجاجي كعامل مساعد مهم في تعزيز أنظمة الحكم الديمقراطية ^(٦)، وعاملاً هاماً في الإنتقال من السلطوية إلى أنظمة ديمقراطية ^(٧).

ويمكن تعريف الفعل الإحتجاجي أو الإحتجاجات بأنها "تعبير عن الرفض أما بالعبارات أو بالأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات" ^(٨). وحسب (بلومر Herbert Blumer) إن الفعل الإحتجاجي عبارة عن "مشروع يمارس بصفة جمعية ولايقوم به فرد بعينه، بغية إقامة نسق جديد للحياة من خلال عدم الرضا بالوضع السائد" ^(٩). وعند (بودون رايوند Boudon Raymond) الفعل الإحتجاجي هو "عمل جمعي يهدف الى تأسيس نظام جديد للحياة" ^(١٠). وحسب (تشارلز تلي Charles Tilly) الحركات الإجتماعية الإحتجاجية هي "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب" ^(١١). كما ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها "تمثل مجموعه من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية

١. بيرت كلاندرمانس، الفعل السياسي الجماعي، في : دافيد أو سيرز (ومحررون آخرون) ، المرجع في علم النفس السياسي ، ج٢، ت : ربيع وهبة (وآخرون)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ٢٠١٠، ص١١٤.

٢. Pamela E. Oliver, op. cit, p.214.

3. Quoted in: Donatella Della Porta and Mario Diani, Social Movements: An Introduction, 2nd ed, Blackwell Publishing , Malden – USA , 2006 , p.166.

٤. وهي سياسة تمارس بين الطرفين ، هما الدولة من ناحية وآخرون يحاولون إتلافها من ناحية أخرى .

٥. هانك جونسون، الدول والحركات الإجتماعية ، ت: أحمد زايد ، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ٢٠١٨، ص٩.

6 . Jose Aleman, Protest and Institutional Change, in: Oxford Handbooks Online, Oxford University Press, 2018, www.oxfordhandbooks.com

٧. Pamela E. Oliver, op.cit, p.213.

٨. كروشي فريدة ، ظاهرة الإحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة الماجستير (منشورة على الإنترنت) ، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بجامعة محمد قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٣، ص٨.

٩. نقلاً عن: قناة رقية، الاحتجاجات الطلابية بين الوعي والتعبية: دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير (منشورة على الإنترنت) ، (الجزائر: قسم علم الإجتماع والديموغرافيا بكلية العلوم الانسانية والإجتماعية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، ٢٠١٤، ص٨.

١٠. نقلاً عن: د.رمضاني صوراية ، الحركات الإجتماعية - مقارنة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد (٢٤) ، حزيران ٢٠١٦، ص٣٤٢.

١١. تشارلز تلي، الحركات الإجتماعية ١٧٦٨ - ٢٠٠٤ ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة)، ٢٠٠٥، ص٤٤.

والتشريعية داخل النظام السياسي"^(١).

إذن الفعل الإحتجاجي هو فعل جمعي الذي هو "إمكانية مجموعة من المواطنين للنشاط معاً يعتقدون إنه في مصلحتهم المشتركة"^(٢). وقد يصدر الفعل الجمعي عن تضافر عفوي للقوى، كما يمكن أن يصدر عن تحريك مقصود ومنظم، تقوم به جهة معينة كالسير في مظاهرة معينة^(٣). وهناك مجموعة واسعة من أمهات الأفعال الإحتجاجية، مثل الإضراب عن العمل، وإتخاذ الإجراءات التي تستهدف تحسين ظروف المرء الشخصية، والإجراءات التي تستهدف تحسين أوضاع مجموعة معينة. والإجراءات هذه قد تتفق مع قواعد النظام الإقتصادي القائم، أو تلك التي تنتهك قواعده الإقتصادية القائمة مثل الإحتجاجات غير القانونية، والعصيان المدني. واخيراً تمثل الإحتجاجات ملمحاً مهماً لتوضيح مدي توافر القنوات الرسمية للاتصال السياسي أو انغلاق مؤسسات الدولة، كما توضح مدي وعي المجتمعين، وقدرتهم علي كسر حاجز الخوف والأطر المألوفة في المجتمع. ومن هنا يرتبط مفهوم الإحتجاجات بمفهوم بنية الفرصة السياسية.

ثانياً: ارتباط الإحتجاجات بمفهوم الفرصة السياسية

نواجه في البداية، ونحن بصدد توضيح المفهوم، اشكالية مفاهيمية فيما تخص بنية الفرصة السياسية، اذ يبدو للبعض انها مفهوم صعب المنال الى حد ما^(٤)، و يؤكد الكثير من باحثي الفرصة السياسية ان صوغ اي تعريف محدد لها هو امر لن يتم التوصل اليه قريباً^(٥). كما هناك من يعد "بنية الفرصة السياسية" بأنها غامضة منهجياً^(٦)، ومن هنا تأتي الحاجة لضرورة توضيح المفهوم. غير اننا هنا لسنا بصدد التطرق الى هذه الاشكالية المفاهيمية و لا الى هذا الغموض المنهجي. و بدلا من ذلك نكتفي بعرض موجز لجوهر المفهوم ببساطة قدر الامكان.

^١ . د. رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاثر السياسة و القانون، (الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد (١٢)، ٢٠١٥، ص ٥٢.

^٢ . Mahvish Shami, Collective Action: Clientelism and Connectivity, Institute of Food and Resource Economics, University of Copenhagen, Denmark, FOI Working Paper 2010, p.4.

^٣ . د. فريدريك معنوق، معجم العلوم الإجتماعية، (بيروت: أكاديميا)، ١٩٩٨، ص ٩٨.

^٤ . Daniel Bischof, Why Arabs Rebel: Relative Deprivation Revisited, Master's thesis, Fakultät Sozial und Wirtschaftswissenschaften der Otto-Friedrich-Universität Bamberg, 2012, p.33.

^٥ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٧)، صيف ٢٠١٠، ص ١٦١.

^٦ . Koichi Usami, Rethinking Political Opportunity Structure in the Argentine Unemployed and Poor People's Movement, in: Shinichi Shigetomi and Kumiko Makino (editors), Protest and Social Movements in the Developing World, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2009, p.135.

هناك من يرى أن مفهوم الفرصة السياسية يؤكد القيود والفرص التي تفرضها البيئة للتعبئة^(١) اي التعبئة السياسية. و البيئة المقصودة هنا هو البيئة السياسية كونها السياق التي تحدث فيها السياسة. وبالتالي ان هذا السياق هو ما يطلق عليه "بنية الفرصة السياسية"^(٢). عليه لقد تم تعريف بنية الفرصة السياسية بأنها "الميدان الذي يحدث في سياقه عملية التأطير"^(٣). كما تعرف بنية الفرص السياسية بأنها "التغييرات في البيئة السياسية التي تؤثر في فرص النجاح"^(٤).

ينظر (سيدني تارو Sideny Tarrow) الى بنية الفرصة السياسية بأنها اشارات متسقة للفواعل الاجتماعية و السياسية التي اما تشجعهم او تثنيهم لتشكيل حركات اجتماعية. و لايركز المفهوم عنده على البنى الرسمية كمؤسسات الدولة فقط، واما ايضا البنى التصارعية و التحالفية التي توفر الموارد للمجموعات وتزيل القيود الخارجية عليها^(٥).

غير هنا تظهر اشكالية اساسية في البحث عن هذا التغيير و الكشف عن الحوافز و الموانع للاحتجاج او الفرص و القيود لنجاحها او فشلها. و تتمثل الاشكالية في التساؤل: من الذي يعرف الفرص و القيود؟ او يقيّم بنية الفرص السياسية؟

بإمكاننا الحصول على اجابة هذا التساؤل عند (كارل-ديتر اوب Karl-Dieter Opp)، وذلك في محاولته لتعريف بنية الفرصة السياسية انطلاقاً من التمييز بين تعريفين للفرص في الاديبيات الموجودة: وهما التعريف الموضوعي *The objectivist definition* والتعريف الذاتي *The subjectivist definition*.

فوفقاً للتعريف الموضوعي، فإن بنية الفرصة السياسية عند اوب هي "التغيرات البيئية التي تغيير الاحتمال الموضوعي لتحقيق الهدف"^(٦). من هنا، يحدد مراقب مطلع فيما إذا كان هناك تغيير في احتمال تحقيق الهدف، وبالتالي لا يهم هنا ما إذا كانت الجهات الفاعلة على علم بهذه التغييرات أم لا. أما التعريف الذاتي لبنية الفرصة السياسية، فيفترض أن الفرص موجودة فقط عندما يكون هناك تغيرات مدركة للبيئة، بالاحرى عندما تتغير التوقعات الذاتية للنجاح^(٧)، اي توقعات الجهات الفاعلة للإحتجاج. من هذه الزاوية هناك من يعرف الفرصة السياسية بأنها "الامكانية التخمينية للناس للتأثير في

¹Brayden King, A Social Movement Perspective of Stakeholder Collective Action and Influence, Business & Society, peer-reviewed and published quarterly, International Association for Business and Society, Vol. 47, No. 1, March 2008, P.29.

² Karl-Dieter Opp, Theories of Political Protest and Social Movements: A Multidisciplinary Introduction, Critique, and Synthesis, Routledge, London & New York, 2009, p162

³ Donatella Della Porta and Mario Diani, op. cit, p.219.

⁴ Karl-Dieter Opp, op. cit, p.161.

⁵ Sideny Tarrow, States and Opportunities: The Political Structure of Social Movements, in: Doug McAdam, (et al) (editors), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings, Cambridge, UK, 1996, p.54.

⁶ Karl-Dieter Opp, op. cit., p.167.

⁷ Ibid, p.167.

صناع القرار في الحكومة^(١). و هذا التعريف يتضمن كلتا افعال الناس القانونية و غير القانونية، او المنظمة و غير المنظمة، للتأثير في حكوماتهم.

انطلاقاً مما سبق من التعريفات، تُعرّف الفرص السياسية بتلك الأبعاد من المناخ السياسي التي توفر حوافز انتصار الاحتجاجات أو تمنعها والتي تتمثل في المؤسسات السياسية، والثقافات والأزمات والتحالفات والتحولت السياسية^(٢). ولفهم الإحتجاجات من هذه الزاوية يتوجب البحث في التغيير الذي تعرفه بنيات الفرص السياسية ودورها في التحفيز على الفعل السياسي الإحتجاجي، وبالتالي يمكن الإستنتاج بان بنية الفرصة السياسية تشكل عاملاً أساسياً في تكوين الفعل الإحتجاجي. حيث ان الحجة الأساسية لبناء الفرصة السياسية تركز على العلاقة بين الحركة الإحتجاجية وبيئتها وخاصة بيئتها السياسية، وبالتالي أن الحشد يتم في ظل ظروف سياسية معينة، اي ملائمة.

المطلب الثاني: نظرية بنية الفرصة السياسية

حاول ميشيل ليبسكي Michael Lipsky في مطلع السبعينيات من القرن الماضي الى توجيه انظار المحللين السياسيين لرصد كيفية معالجة الانظمة السياسية للمطالب و التحديات التي تتعرض لها من قبل جماعات مختلفة. وافترض ليبسكي ان النظام قد يكون اكثر او اقل منفتحاً تجاه جماعات معينة في اوقات مختلفة و اماكن متعددة^(٣).

بعد ثلاث سنوات من عمل ليبسكي، نشر عالم السياسة الامريكي "بيتر ايسنغر" Peter Eisinger دراسة بعنوان "ظروف السلوك الاحتجاجي في مدن أمريكا"، سنة ١٩٧٣، و قدم في الدراسة مفهوم بنية الفرصة السياسية لفهم الاختلاف في السلوك الاحتجاجي في ٤٣ مدن امريكية. وتوصل في الدراسة الى ان لحدوث الاحتجاج صلة ببنية الفرصة السياسية للمدن^(٤).

من هنا ظهرت بوادر نظرية بنية الفرص السياسية على يد ايسنغر وطوره كثيرون على سبيل المثال فقط تشارلز تيلي Charless Tilly و عالم الاجتماع الامريكي "دوغ ماك آدم" Doug Mc Adam و كارل-ديتر اوب Karl-Dieter Opp و سيدني تارو Sidney Tarrow وغيرهم.

على الرغم من ان بوادر النظرية اظهرت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، الا انها كتهج مميز كان قد أسس نفسها فقط بداية الثمانينيات من ذلك القرن^(٥). كما شهدت أطروحة الفرص

^١. Daniel Bischof, op. cit., p.34.

^٢. عبد الحي مودن، الرجة الثورية العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات ، بحث منشور بتاريخ ٢٠١١/٥/٧، على الصفحة الالكترونية: <http://idamine.blogspot.com/2011/06/blog-post.html> ، تأريخ زيارة الصفحة: ٢٠١٤/١/١٠.

^٣. Quoted from: Doug McAdam, Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions, in: Doug McAdam, (et al) (editors), op.cit., p.23.

^٤. Peter K. Eisinger, The Conditions of Protest Behavior in American Cities, The American Political Science Review, American Political Science Association, Vol. 67, No. 1, 1973, p.12.

^٥. Karl-Dieter Opp, op. cit., p.161.

السياسية فترات ازدهار أصبحت فيها الأطروحة الأكثر تداولاً في السوسيولوجيا السياسية للحركات الاحتجاجية بعد ذلك الحين^(١).

إن مفهوم بناء الفرصة السياسية، وفقاً لهذه النظرية، يمثل تفسيراً مجدداً لشرح الفعل السياسي الجمعي و المشاركة فيه، فالحجة الأساسية هنا تركز على العلاقة بين الحركة الاحتجاجية وبيئتها وخاصة بيئتها السياسية. كما تشير النظرية الى أن الحشد يتم في ظل ظروف سياسية معينة^(٢).

النقطة المركزية في النظرية هي العلاقة بين الفواعل السياسية المؤسسية والإحتجاج^(٣). وفي هذا الإطار، يتم النظر الى دفتي ميزان "فرص-تهديدات" بالنسبة للمعارضين او المحتجين، و "تيسر-قمع" من قبل السلطات^(٤). و طبقاً لفروض النظرية أن نجاح أي حركة اجتماعية مرتبط بقدرتها على رصد والتقاط الفرص السياسية، التي توفرها القنوات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح أعضائها^(٥).

عليه يتمثل التغيير في بنية الفرص في بعدين الداخلي و الخارجي، حيث ان محددات الفرصة السياسية لاتعمل على خلق فرص سياسية في ضوء متغيرات البيئة الداخلية فقط، بل هناك سياقاً دولياً يجب اخذه في الاعتبار عند دراسة الفرصة السياسية^(٦). و هذا ما يشير اليه ب"بنية الفرصة الدولية international opportunity structure"^(٧). على سبيل المثال يشير "ريتشارد هال" Richard A. Hall الى إن نجاح الثورات في بعض الدول المحيطة برومانيا، رفعت سقف الطموح والامال لدى الشعب الروماني، وامكانية احداث التغيير في عام ١٩٨٩^(٨).

وبصدد التقاط الفرص، يتم الحديث عن لحظة ملائمة و هي "لحظة انفتاح" Open Moment التي تكون مؤشراً على مايسمى ب"الفرصة الكبيرة" Big Opportunity التي يكون فيها النظام السياسي وجهاز الدولة، أكثر تعرضاً للتحديات السياسية، من قبل جماعات مختلفة^(٩)، أو "الفرصة

^١ . عبد الحي مودن، مصدر سبق ذكره.

^٢ . Ziad Munson, Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood, The Sociological Quarterly, Wiley-Blackwell for the Midwest Sociological Society, Vol. 42, No. 4, 2001, p.494.

^٣ . Donatella Della Porta and Mario Diani, op.cit., p.16.

^٤ . Marc Edelman, Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics, Annual Review of Anthropology, California, Vol. 30, 2001, p.290

^٥ . Richard Andrew Hall, Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989, Europe-Asia Studies, Vol. 52, No. 6, 2000, p.1071.

^٦ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤. و محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، صناعة الفرصة الساسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٩)، شتاء ٢٠١١، ص ٩٦-٩٧.

^٧ . Richard Andrew Hall, op. cit., pp. 1073.

^٨ . Ibid, p.1074.

^٩ . عبد الحي مودن، مصدر سبق ذكره.

الصغيرة "Limited Opportunity" التي تشير فقط الى وجود "نافذة السياسة" Policy Window^(١). علاوة على ذلك، تشير نظرية بنية الفرصة السياسية الى إن لكل مجتمع موارده وفاعله، ولكن القدرة على الفعل والتأثير لا تظهر إلا عندما تتوفر الفرص السياسية التي تسمح بذلك. إن الفرص السياسية، وليس الفاعل والموارد، هي التي تخلق الحوافز لدى الفاعلين و توقعاتهم بقدرتهم على النجاح وهذا ما يسمح بالقدرة على التعبئة والعمل المشترك الفعال، وبالتالي تؤدي إلى ظهور الحركات الاجتماعية وقدرتها على الفعل^(٢).

إن إحدى نقاط القوة لهذه النظرية هي عدم تجاهلها لأهمية التباينات الثقافية في بناء الفرص السياسية. وبهذا الصدد تؤكد النظرية ان الفرصة تحتوي على مركب ثقافي قوي، ولا يمكن التركيز فقط على التباين بين المؤسسات السياسية و العلاقات بين الفاعلين السياسيين^(٣).

المطلب الثالث: متغيرات بنية الفرصة السياسية

التمييز في كيفية تحديد متغيرات بنية الفرص السياسية امر شائع في الادبيات الخاصة بهذا الحقل^(٤). و ثمة تعدد و تنوع في المتغيرات بالنسبة للدارسين في هذا الاطار، فضلا عن الاختلاف الملحوظ بينهم عند التأكيد على هذا المتغير او ذاك، بل عند الدارس نفسه بين دراسة له و اخرى. على سبيل المثال اشار سيدني تارو في دراسة له الى اربعة عناصر من المتغيرات، ويضيف في دراسة اخرى العنصر الخامس.

وهكذا ركزت متغيرات بنية الفرصة السياسية لدى سيدني تارو على خمسة عناصر لبناء الفرصة السياسية^(٥):

١. افتتاح المداخل السياسية للوصول إلى المشاركة.
٢. عدم استقرار الترتيب السياسي: تغيير حظوظ احزاب الحكومة و المعارضة، خصوصاً عندما تشير الى امكانية ظهور ائتلافات جديدة، ذلك تشجع المحتجين لمحاولة ممارسة قوة هامة.
٣. تحالفات مؤثرة.
٤. نشوء انقسامات في اوساط النخبة الحاكمة.
٥. تراجع قوة الدولة او ارادتها للقمع او استخدام العنف.

ويقدم "كيتشيل" Kitschelt تمييز ثنائي البعد: وهو التمييز بين بنى المدخلات السياسية و بنى المخرجات السياسية. فمن جانب المدخلات يمكن ان يكون النظام السياسي اكثر او اقل انفتاحاً. و من ناحية المخرجات يمكن ان يكون النظام اكثر او اقل قوة. الانفتاح يضمن قنوات رسمية للوصول الى

١ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

٢ . عبد الحي مودن، مصدر سبق ذكره.

٣ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢-١٦٣.

٤ . Karl-Dieter Opp, op, cit, P.172.

٥ . Sidney Tarrow, op. cit., pp.54-56, and quoted from: Karl-Dieter Opp, op. cit., p.172.

مؤسسات الدولة، و النظام القوي يتضمن القدرة على انجاز الامور^(١).
اما هانز بيتر كريسي Hanspeter Kriesi و زملاؤه فيرون ان بنية الفرصة السياسية تتكون من اربعة متغيرات^(٢):
١. بنية الانقسام الوطني
٢. البنى المؤسسية
٣. الاستراتيجيات السائدة
٤. بنى التحالفات.

على الرغم من غياب اتفاق مجمع بين المنظرين حول كل عناصر بنية الفرصة السياسية، الا انها هناك عناصر معينة تجمعهم كلهم. وفي هذا السياق يتم التأكيد على انقسام النخب الحاكمة و اعادة الترتيب السياسي بوصفهما عناصر دائمة في بنية كل الفرص السياسية^(٣). و يلاحظ ماك آدم McAdam من جانبه ان عنصر قمع الدولة ليس متفق عليه بين الكتاب، غير فهو يعتقد انه يجب ان يكون هذا العامل ضمن قائمة بنى الفرص السياسية^(٤).
ان هذا التنوع و التعدد و الاختلاف في عناصر بنية الفرص السياسية و متغيرات الفرص تعود في رأينا الى تنوع الحالات الامبريقية للدراسات الخاصة بهذه النظرية. حيث لاحظ ماك آدم ان الكثير من الباحثين قاموا بتقديم ظواهر امبريقية متعددة لكي تصف الفرصة السياسية و ترتبط بها امبريقياً^(٥). ومن هنا ننتقل الى الحديث عن الافتراضات الاساسية التي تقترن بمتغيرات بنية الفرصة السياسية، و ذلك لأن العناصر، كما يقول اوب، تنطوي افتراضات تجريبية^(٦).

المطلب الرابع: الفرضيات الاساسية للفرص السياسية

تضع نظرية بنية الفرصة السياسية مجموعة من افتراضات بحثية تحاول اختبارها امبريقياً. و من الجدير بالملاحظة هو امكانية اختبار عدد كبير من الافتراضات في دراسة حالة معينة، كما ولا بد من الاشارة الى تفاعل هذه الافتراضات معاً في الحالة نفسها.
كما اشرنا اليه سابقاً، الافتراضات مشتقة من عناصر او متغيرات بنية الفرصة السياسية. و من هنا يمكن تناول كيفية صياغة افتراضات الفرصة السياسية.

¹ . Quoted from: Hanspeter Kriesi, The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization. In: J. C. Jenkins & B. Klandermans (eds), The Politics of Social Protest: comparative Perspectives on States and Social Movements, UCL press, London, 2005, p.84.

².Quoted from: Karl-Dieter Opp, op. cit., p.173.

³ . Ibid, p.173.

⁴ . Ibid, p.173.

^٥ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

⁶ . Karl-Dieter Opp, op. cit., p.172.

أولاً: الافتراض المتعلق بطبيعة النظام السياسي:

هنا يفترض أن تأثير الاحتجاجات يعتمد على متغير وسيط رئيسي، هو طبيعة النظام السياسي. وفي هذا السياق، أن المتغير الرئيسي الذي يحدد تأثير المظاهرات والاعتصامات هو مدى قدرة نظام الحكم على استيعاب حركات الاحتجاج المختلفة، سواء المنظمة أو غير المنظمة. ووفقاً لهذه النظرية، كلما ازداد انغلاق النظام السياسي في وجه المتظاهرين، زادت احتمالات قمع تلك التظاهرات، وكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، زادت احتمالات استيعاب مطالب المتظاهرين. ووفقاً لهذه النظرية أيضاً، لا تتطور في الدول غير الديمقراطية مظاهر مستديمة للاحتجاج للتعبير عن مصالح جماعية، وإنما تنشأ بعض مظاهر الاحتجاج الفتوية، التي تنتهي إما بالقمع، أو بالاستجابة، إذا كانت لا تؤثر في مصالح النظام.^(١)

ايسنغر يشير الى فرضيتان متناقضتان بالنسبة لوجود الفرص للأحتجاج وهما: النموذج الخطي linear model و النموذج الانحنائي curvilinear model. حسب النموذج الاول ثمة علاقة خطية سلبية بين بنية الفرص السياسية كالمتغير المستقل و الاحتجاج كالمتغير التابع: كلما الفرص قليلة جدا فالاحتجاج كثيرة، وكلما تزداد الفرص كلما يقلل السلوك الاحتجاجي. اما حسب النموذج الثاني، و الذي يطوره ايسنغر، كلما الفرص ضئيلة جدا فالاحتجاج غائبة، وكلما تزداد الفرص كلما تتصاعد الاحتجاج. و يفترض ايسنغر في النهاية ان الأنظمة التي فيها الفرص مفتوحة جزئياً ومغلقة جزئياً تؤدي ذلك إلى أعلى حد من الاحتجاج.^(٢)

والسؤال هنا هو لماذا تكون العلاقة بين الفرص و الاحتجاج خطية او انحنائية؟

حسب النموذج الخطي ان الاحتجاج هو "استجابة محبطة" frustrated Response، بمعنى ان الجماعات التي هي غير قادرة على الوصول إلى مجالس صنع القرار بالوسائل التقليدية تعبرون عن إحباطهم عن طريق الاحتجاج. عليه تؤدي البنية الضعيفة للفرص السياسية الى نسبة عالية من الافعال الاحتجاجية. واذا انفتحت النظام بوجه الاحباط فالاحتجاج ينخفض، و هذا بمثابة آلية افتحاح الاحباط.^(٣)

تفترض العلاقة المنحنية، خلافاً للنموذج الخطي، أن الاحتجاج يزداد أولاً ثم يتراجع كلما تزداد الفرص السياسية. لماذا؟ يبدو ايسنغر يفترض أن هناك توقعات متصاعدة بأن السلطات السياسية قد تستلم لمطالب المجموعات. وفي نظام مختلط (والذي هو منفتح جزئياً و مغلق جزئياً) "ان وتيرة التغيير لا تتواكب التوقعات"، أي التوقعات تتغير أسرع من تغيير الفرص السياسية (أو قرارات السلطات). اذن فالإحتجاج هو تعبير عن "نفاد الصبر" "impatience". وهذا قد يعني أن ارتفاع التوقعات تنتج عدم الرضا. وإذا كان النظام منفتح إلى حد كبير و يلبي مطالب المواطنين بشكل متزايد فإنه يؤدي الى تراجع الاحتجاج.^(٤)

^١. اشرف عبدالعزيز عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

^٢. Peter K. Eisinger, op.cit., pp.14-15.

^٣. Ibid, p.14.

^٤. Ibid, p.15.

ثانياً: الافتراض المتعلق باستخدام العنف او القمع من قبل السلطة السياسية

إذا لجأ الناس الى افعال تشكل خطراً محتملاً على النخبة السياسية الحاكمة، بإمكاننا توقع ردود فعل محتملة من النظام السياسي الحاكم التي يمكن أن تحد من فرص الناس، مثل القمع أو المراقبة من قبل قوات الأمن^(١). وبإمكاننا الملاحظة ان الكثير من منظري الفرصة السياسية يعالجون امكانيات النظام السياسي لقمع افعال الناس.

القمع هو أي إجراء من قبل الحكومة مما يثير تكلفة المتحدي في الفعل الجمعي، وعلى النقص من ذلك، أي إجراء يقلل هذه التكلفة هو شكل من أشكال التيسير^(٢).

و القمع السياسي يتألف من الفعل الحكومي الذي يستهدف بشكل متميز و بصورة صارخة اشخاص و منظمات ينظر اليها على انها تشكل تحدياً اساسياً لموازنين القوة القائمة^(٣).

التساؤل هنا هو إلى أي مدى تؤثر القمع في سلوك الناس؟

يرى اسينغر ان الأفراد الذين يعيشون في ظل أنظمة قمعية للغاية هم أقل ميلاً لاتخاذ مطالبهم إلى الشوارع لأن تكاليف هذه الإجراءات تفوق فوائدها. ومن المرجح جدا أن الاحتجاجات في الأنظمة القمعية ستواجه الانتقام من قبل النظام، لأنه من المرجح أن مطالب المحتجين لايرحب بالقبول من قبل نخب النظام السياسي الحاكم^(٤). لذلك يعتقد أن الاحتجاجات هي الأكثر احتمالاً في الأنظمة السياسية متوسطة القمع. وثمة من يشير الى الاعتقاد المزعوم بأن هذه العلاقة بين القمع والاحتجاج هي "قانون" بلا منازع تقريباً في العلوم السياسية^(٥).

غير هناك من يجادل الفرضية السابقة محاولة للوصول الى صياغة مغايرة. و ذلك بأفترض إن تضيق فرص الافراد للتأثير على صنع القرار السياسي خلال فترة زمنية معينة، يؤدي الى ترجيح الافعال المناهضة للحكومة^(٦). وهذا يعيد صياغة العلاقة بين القمع و الاحتجاج، بحيث قد يحفز القمع في الماضي النشاط الاحتجاجي في المستقبل. ولذلك فمن المنطقي أن الناس تتعلم عن القمع و عن الإجراءات المناهضة للحكومة عبر الزمن، اذ ان القمع ليس امر ثابت بلا تطور عبر الزمن. و حتى بعض الدارسين يجادلون بأن القمع يارجح افعال مناهضة للحكومة، ويعتمد الاثنان جزئياً على بعضها البعض، وبالتالي فإن القمع قد منع الاحتجاجات أمس قد يحفز تلك غدا^(٧).

ان هذه العلاقة الشائكة و المعقدة بين القمع الحكومي و الاحتجاج دفع بـ (اوب) الى تبني رأي مميز حول تأثير القمع على الاحتجاج. فهو يرى انه من المعلوم جيداً أن القمع قد يكون لها آثار مختلفة تماماً في ظل ظروف مختلفة: ففي بعض الأحيان لها تأثير رادع، وأحياناً تأثير متطرف -راديكالي-

¹. Daniel Bischof, op.cit., p. 34.

². Charles Tilly, From Mbilization to Revolution, University of Michigan, USA, 1977, p.81

³. Daniel Bischof, op.cit., p. 34.

⁴. Peter K. Eisinger, op.cit, p.14.

⁵. Daniel Bischof, op.cit., p.35

⁶. Ibid, pp.37-38

⁷. Ibid, p.38

، وأحياناً لا يكون له أي تأثير على الإطلاق. وبالتالي فمن المفضل أن لا تدرج القمع في أي قائمة من "عناصر" بنى الفرص السياسية مع الآثار الثابتة على فرص النجاح^(١).

ثالثاً: الافتراض المتعلق بالانقسام داخل النخب السياسية الحاكمة

ان الانقسامات التي تحدث بين النخب و داخلها تؤدي الى توسيع نطاق و دائرة الصراع السياسي و نقلها الى الكثير من الجماعات التي توجد خارج النظام السياسي، و تمنحهم قدرأ من القوة للتأثير في العملية السياسية، بينما تنجح الصفوة المتحدة في تجنب نقل الصراع السياسي او منح القوة لجماعات خارج النظام السياسي^(٢). في هذا الاطار يذكر "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama نموذجاً من الانتقال الديمقراطي بوصفه يمتلك مراحل الفتح، والاختراق الجديد، و الدمج. و يأتي الفتح نتيجة للانشقاقات التي تحدث بين اصحاب الخط المتصلب و اصحاب الخط المتساهل في الحكومة الاستبدادية المطلقة. ويشكل اصحاب الخط المتساهل موانع مع اعضاء المعارضة، وذلك ما يجعل من الممكن أنتذ حدوث اختراق جديد نحو نظام حكم ديمقراطي جديد. وتتطلب مرحلة الدمج تحييد المتبقين من اصحاب الخط المتصلب، و بعدئذ بناء المؤسسات لدعم النظام الديمقراطي الجديد^(٣).

رابعاً: الافتراض المتعلق بعدم استقرار الترتيب السياسي

ان ديناميكية الترتيب و التنظيم السياسي و عدم ثبات القائمين عليه يمثل تغيراً في فرص الحكومة و احزاب المعارضة، اضافة الى احتمالات ظهور تحافات سياسية جديدة غير تلك القائمة، الامر الذي يشجع كثيراً من المعارضين على الحصول على القوة. كما ان بعض الصفوات تميل الى تشجيع ذلك من اجل خلق تأييد لها من خارج العملية السياسية الرسمية^(٤).

في نهاية هذا المبحث يمكن ان نستنتج بأن نظرية بنية الفرصة السياسية تطرح مفاهيم وعناصر و افتراضات علمية تساعد الى حد بعيد في تفسير الإحتجاجات و الإجابة على التساؤل لماذا يحتج الناس؟ أو لماذا يشارك/ لا يشارك الأفراد أو الجماعات في الإحتجاجات؟ والإجابة تكمن في بنية الفرسة السياسية اللازمة للإحتجاج.

^١ . Karl-Dieter Opp, op .cit., P.174.

^٢ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣. محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، صناعة الفرصة الساسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص٩٨.

^٣ . فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق الطرق: مابعد المحافظين الجدد، ت: محمد محمود التوبة، (الرياض: العبيكان)، ٢٠٠٧، ص١٦٨-١٦٩.

^٤ . محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣-١٦٤. محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، صناعة الفرصة الساسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

المبحث الثاني

بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق

يحاول هذا المبحث إختبار نظرية بنية الفرصة السياسية في واقع إقليم كردستان العراق خلال المدة ما بين (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، من خلال ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الاول: مؤثرات إيجابية في بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان، و يعالج المطلب الثاني: مداخل تفسيرية للفرصة السياسية في إقليم كردستان، أما يتناول المطلب الثالث فيبحث في: تحديات أمام بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مؤثرات إيجابية في بنية الفرصة السياسية

تتمثل تلك المؤثرات في: الزمن، الوعي، الرفاهية، الإنفتاح، ضعف الإنتماء الحزبي، تصاعد الحركات الإجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، النخبة، الإعلام والإنصال السياسي، المعادلات الوطنية والدولية، التغيير في الخارطة السياسية، وهي كلها جاءت تأثيرها بشكل ايجابي في تمخض بنية الفرصة السياسية في اقليم كردستان العراق خلال المدة المذكورة أعلاه، وكالآتي:

أولاً: الزمن

بدأت عملية التحول الديمقراطي في الإقليم منذ إنتفاضة عام ١٩٩١، وجرت الإنتخابات بين فرقاء سياسية بالرغم من عدم قبول الطرفين الأساسيين بنتائجها، وتحولت السلطة كركيزة جوهريّة في الظاهرة السياسية الكوردية من الجبهة الكوردستانية إلى السلطة التشريعية التي أتت في أعقاب الإنتخابات التي جرت في عام ١٩٩٢، وهذه الخطوة تعد من أولى الخطوات الأساسية، ولو كانت بدائية في تلك العملية الطويلة للتحول من نظام مستبد الذي يسود الإقليم من قبل حزب البعث لغاية الإنتفاضة، إلى نظام ديمقراطي في الإقليم. ومنذ ذلك الحين شهد الإقليم مراحل عصيبة ومعضلات داخلية وإقليمية، التي أدت بالتجربة إلى الإنتكاسة والتشرذم وحتى الشرخ في الوحدة الوطنية بين فرقاء السياسة في الإقليم، فالإقتتال الداخلي أدى إلى الشرخ بين الحزبين الرئيسيين (ح.د.ك و إ.و.ك)، وأدت الحرب إلى تقسيم الإقليم إلى إقليمين صغيرين، وإنشاء حكومتين إقليميتين، واحدة للـ (حدك) التي تضم محافظتي أربيل ودهوك وأخرى للـ (إوك) التي كانت تضم فقط محافظة السليمانية بكتافتها السكانية ومساحتها الشاسعة، وجزء من محافظة أربيل، وجراء هذا التقسيم في التنظيم السياسي أصبح من الممكن الحديث عن ظاهرتين سياسيتين مختلفتين وممنظومتين قيمين سياسيتين مختلفتين من حيث المنطلقات الأيديولوجية والسياسية وحتى الإجتماعية.

إلا أن الوضع السياسي المنقسم جغرافياً وإدارياً لم يدم أكثر من عقد ونيف من الزمن، إلى أن توسطت الأطراف الإقليمية والدولية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وتجددت تلك الوساطة في إتفاقية ثنائية بين طرفي النزاع لوقف القتال وإيجاد حلول في سبيل الخروج من الأزمة. ولكن عملية الإندماج الفعلي بين الإدارتين المذكورتين قد تأخر، ولم تتوحد الحكومتان إلا في عام ٢٠٠٦. وأعباء هذه

الفترة الطويلة لمدة عقد و نصف قد وصل الشعب الكوردي في الإقليم إلى مرحلة الإنهاك، وحتى طرفي النزاع قد اصابهم الإنهاك فعلاً، ولم يستطع اي طرف دحر الآخر، وأقنعا بالحل الديمقراطي الذي لم يقنعوا به عام ١٩٩٢، إلا أن الأمر بقي نسبياً جراً عدم إستجابتهما الفعلية للحف الديمقراطي وتركيزهما المفرط على تقسيم المصالح أكثر من مشروع ديمقراطي تنموي. وهذا العامل يعتبر من العوامل المؤثرة في العملية التحول في إقليم كردستان العراق والولوج نحو مرحلة جديدة ربما كانت تختلف من المراحل السابقة وخاصة بعد سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣. أي أن الزمن أصبح جزءاً من العلاج الذي يستسلم له الطرفان بأن المعادلة المتشردمة داخلياً هي صفرية، وهذا لايعني بأن وقف القتال هو نهاية الصراع بين الطرفين، بل اتخذ الصراع شكلاً آخر.

وعامل الزمن هذا قد خلق من المرحلة سمتين رئيسيتين وهما: خلق تطورات نوعية في ذهنية الفرقاء السياسية والشعب بأن الوضع يجب ألا يدوم هكذا وليس بإمكان احدهما دحر الاخر إطلاقاً، ومن ثم بروز حالة من التفتيت في البنية التحتية السياسية للإقليم على صعيدي الأحزاب السياسية والجمهور أيضاً، وكما يصف جان مينو هذه الحالة التي تسود في بعض البلدان: بأن هذا التفتيت كان بمثابة الثورة للاشعورية بوجه القائم على الوضع الراهن الذي يهدف إلى تغيير محدود وبأشكال غير دستورية^(١)، لأن إنعدام الدستور في الإقليم ربما إلى حد ما قد فتح أمام الناس هذا الخيار.

ثانياً: الوعي

لقد خرجت أعداد ليست بقليلة من إطار التفكير الحزبي الضيق، وبدأ يفكر بذهنية مستقلة أو ربما بذهنية غير التي يفكر بها الحزبين الرئيسيين في الإقليم، ورافق هذا التحول من الوعي الإيجابي تطورات على أرض الواقع، وانعكس في السلوك السياسي للأفراد تجاه السلطتين الإقليميتين في الإقليم، وجسدت هذا الوعي في المظاهرات والمقابلات والبرامج التلفزيونية وظهور قنوات إعلامية مستقلة أو غير تابعة للأحزاب الرئيسية الخمسة في الإقليم، وفتح مراكز البحوث و الجمعيات الثقافية، كما ظهرت في الساحة الرأي الناقد للسلطتين في الإقليم، وتقيم أداءهما في الحكم. فمثلاً هناك أكثر من ٢٠ قنوات فضائية، وحوالي ٣٧ شركة لخدمات الشبكة المعلوماتية الدولية، ثلاثة منها فقط على نظام 3D، و٣ شركات للهاتف الجوال التي تدفع من دخلهما ضريبة ما يقارب ١٣% الذي كان سابقاً تدفع للضريبة حوالي ٣٠%^(٢). كما توجد في الإقليم حوالي ٨٠٠ من الجرائد والمجلات، ومن هذا العدد فقط هناك حوالي ٦٠٠ منها لها رقم الإيداع، ومن هذا العدد أيضاً أن ٤٠٠ منها تصدر بشكل دوري ومستمر^(٣). وهذا الكم الهائل من القنوات الثقافية المفتوحة بوجه الناس ساهمت إلى زيادة وعيهم بالأمور وكيفية إدارة بلدهم من قبل القائمين عليه.

١. جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ت: جورج يونس، ط٢، (بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٢)، ص٢٧٤.

٢. جريدة هاوالاتي، العدد: ٨٦٧، في ٢٠١٢/٨/١٥، ص٢.

٣. جريدة هاوالاتي، العدد: ٩١٢، في ٢٠١٢/١٠/٢٢، ص٧.

ثالثاً: الرفاهية

بعد سقوط النظام المستبد في العراق عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها، أصبح أمام العراقيين فرصة سانحة جديدة للخوض في الحديث حول بلادهم بشكل جماعي وديمقراطي، هكذا كان التفكير بعد سقوط النظام السابق، إلا أن العملية السياسية في العراق الجديد لم تأت بتحويلات إيجابية، ولم تصل الأطراف العراقية إلى حل وطني حول مصير بلدهم وكيف لابد أن يدير من قبلهم. في هذا الأثناء كان الإقليم بعيداً عن التنافر الطائفي والإقتتال بين المذهبين في العراق الجديد، وكان يحظى بالاستقرار والتنمية نسبياً مقارنة بالعراق مابعد ٢٠٠٣، وكان تأتية نسبة ١٧% من الميزانية العامة للدولة العراقية، بالرغم من وارداته الداخلية من الناحية التجارية والإقتصادية.

هذا العامل أدى بالتغيير في الوضع الإقتصادي في إقليم كردستان وإنعاشاً إيجابياً في دخل الناس، وحتى مجيء جهات إقتصادية إقليمية ودولية في سبيل الإستثمار بالإقليم، حيث كانت توجد في الإقليم حوالي ٥٠ شركة في مجال النفط، ومن عشرة شركات عالمية في هذا المجال هناك أربعة منها تستثمر في الإقليم^(١)، كما كان هناك شركة أجنبية واحدة في عام ٢٠٠٠ وجنسيته كانت تركية، إلا أن العدد قد ازداد في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٩^(٢)، ومن ثم في نهاية عام ٢٠١٣ أي بعد عشرة سنوات إلى ٢٦٥٦ شركة أجنبية وأن ٤٦% منها تركية^(٣)، وبلغت التبادل التجاري مع تركيا مثلاً في عام ٢٠١٣ حوالي ٨,٥ مليار دولار مع إقليم كردستان، من مجمل التبادل التجاري بين دولتين التركية والعراقية الذي بلغ حوالي ١٢ مليار دولار، أي أن ٧٠% من التبادل التجاري التركي هو مع الإقليم، كما صرح به القنصل التركي في الإقليم محمد آكايف^(٤). وحسب تصريحات المسؤولين في الإقليم أن دخل الفرد قد وصل إلى حوالي خمسة الآف دولار في سنة.

رابعاً: الإنفتاح

منذ عام ٢٠٠٠ قد خرجت السلطتين الإقليميتين في كردستان من قوقعتهما الحزبية التي احتكرت كافة مجالات الظاهرة السياسية في الإقليم التي تقع تحت سيطرتهم إلى الإنفتاح الجزئي مع القوى الأخرى، وكانت تبحث من جديد عن شرعيتها للحكم في الإقليم، وقد شارك (حدك) حزب (ناك: الإتحاد الإسلامي الكوردستاني) والحزب الشيوعي الكوردستاني في الحكم في حكومة أربيل بوزير العدل، كما جرت في حكومة السليمانية إنتخاب البلديات في جميع مناطق المحافظة، والتي أدت بانتصار جزئي بسيط لـ (ناك) في بعض النواحي والاقضية التابعة إدارياً لمحافظة السليمانية، إلا أن المقاعد جميعها تقريباً حسمت لصالح (أوك). وقد ازداد هذا الإنفتاح رويداً رويداً نحو الأفضل مقارنة بالسابق، وخاصة بعد سقوط النظام الإستبدادي في العراق.

١. جريدة هاوآتي، العدد: ٨٧٣، في ٢٠١٢/٨/٢٨، ص ١٥ و١٤.
 ٢. جريدة كوردستاني نوى، العدد: ٥٨٥٣، في ٢٠١٢/٨/١٠، ص ١٠.
 ٣. جريدة كوردستاني نوى، العدد: ٦٢٩١، في ٢٠١٤/١/٢٨، ص ٨.
 ٤. المرجع نفسه، ص ٨.

خامساً: ضعف الإلتفاء الحزبف

بعء ٢٠٠٣ بءأ العء التنازلف للظاهرة التحزبفة فف الإقلمف، وبءأ الناس ففكون الفتمترس الآفءفولوجف ضء بعضهم البعض، ولهءا الضعف فف الإلتفاء الآفءفولوجف للحزب السباسف فف الإقلمف له أسباب متنوعه، منها: تصاعء المء الءفمقراطف فف الإقلمف رغم أنف السلطة، وصول الناس إلف مرءلة الإنهاك جراء السلوك السباسف السلبف للحزبفن الرفسفن وبءأ الناس ففءئون عن آراء جرفئة جءفءة كرع للسلطة السباسفة، وأن ظاهرة الخوف من الحزبفن قء تلاءت بمجرء مءفء الولفاء المءءة الأمرفكة ومسانءءها للظاهرة الءفمقراطفة فف العراق الجءفء الءف فءء على فءفها، ءءسن نوعف وءءرفف لمعشفة الناس، فاصبء الناس مسءقلون إءصاءفأً أكءر ما ففكونون ءابعفن، وهءة الظاهرة أءء باسءقلافة الناس فف عملفة اءءاء قراءءهم وعءم الرجوع للحزب.

سادساً: تصاعء الحركات الإءءماعفة ومنظماء المءءمء المءف

تصاعءء وءءاء وحركات ففر سباسفة من فعالفءها ضء سلطة الحزبفن فف الإقلمف، أو مءاولءها لوقف سباسة معفنة لهما، ولجاء من ءلالها إلف جمع ءوقفعااء وإءلاق مظاهراء وءقءفم مءارفع قانونفة للبرلمان وءءواء وسفمناراء وءءف كونفراساء ءءصفة لءراءة الظواهر الساءءة فف كوردستان، وكانء ءلك الحركات والوءءاء عاملاً مساعءاً فف إعاءة ءءبفم السلطات العامة فف سباسءها وءوعفة الناس وإءراجهم من بوءءهم ءءقلفءفة إلف مواطن فعال نوع ما، وأصبءء السلطة السباسفة فف الإقلمف لا ءسءطفع ءءاوز ءءأفر، بل ءفاعء معها وأءعء إلف مطالبها بصورة مءءوءة وءءف مءارءءها فف عملفة صنع القرار فف الإقلمف من ءلال ءفاعلها معها. وهءة الفعالفة لءلك الوءءاء أءء إلف زفاءة ءلك الوءءاء، ءءف وصلء إلف أكءر من ١٥٠٠ منظمه فف مءالم المءءمء المءف، مسءلة فف مءالم المءءمء المءف، كما أن هناك ءوالف ٣٠٠ منظمه ففر مسءلة. وءفر شاهد لءءسفء ءلك الفعالفة فف الواقع السباسف فف الإقلمف، هناك مفءاق الشراكة وءءنمفة بفن السلطات العامة والمءنظماء ففر الءكومفة فف إقلمف كوردستان - العراق، وصدءءه السلطة ءشرففة فف الإقلمف من ءلال القرار المرقم (٥) لعام ٢٠١٣ على المفءاق فف ٢٠١٣/١/٣٠^(١)، (كما هناك آراء ناقءة لءلك، وءصف ءلك المنظماء واجهه ففر مباءرة للحزبفن فقط لأكءر). وأءف هءا العنصر- الإفبافف فف مءالم ءءمكفن الءفمقراطف إلف ءءول النسبف الءف ءءضء وءقاس فاعلفءها فف "مءف فاعلفة ءشرفعااء وءءنظمف أف مءابعة ءطفبقاءءها، ومن ءم رصء المباءراء المواقنفة فف العمل الءفمقراطف بءاصة فف البنف ءءءفة، وواقع هءة الهفءاء المهنفة والنقابفة كنصر ءوازن ءءاه آءزاب وقوى سباسفة نحو ءءسلء، ومءف الءمافة ءف فوفرها القضاة فف مءالم ءمافة الءقوق والءرفاء ومن ءلال آءكام رفاءفة، ومءف امءءاء الءراءاء والأبءاء فف المءالم ءءلعمف وءربوف وءءقافف فف سببل ءءول المءرفة إلف السلوك، وأءرفأ ءأف الإسءعاضة غالباً عن الإقءراءاء وءءوصفاء بنماءج عملفة وبشكل طرفقة إسءعمال أصفلة، أف نابعة

^١ أنظر للءفصفل: منظمه ءءافواض والءراءاء الإسءراءفة، مفءاق الشراكة وءءنمفة بفن السلطات العامة والمءنظماء ففر الءكومفة فف إقلمف كوردستان - العراق، (أربفل، Unops، ٢٠١٤).

من خبرات وطنية"^(١).

سابعاً: النخبة

نادراً ما توجد نخبة في الإقليم تفكر محايداً، أو تتقد السلطة السياسية، بل قسمت إلى صفيْن إثنين إما كانت منظرًا لحزب ما أو تيار سياسي أيديولوجي بوجه الآخرين في المقابل، وإما كانت تهتم بالبعد الثقافي بعيداً عن السياسة. ولكن الوضع قد تغير رويداً رويداً، أصبح الصنف الثاني ينتقد السلطة وينظر ويساند للرأي الذي يقف بوجه السلطة والفساد الإداري. كما تجاوزت النخبة مرحلتها التقليدية جراء تماسها المباشر بالناس وخاصة في المظاهرات والحركات الإحتجاجية (تظاهرات ١٧ شباط مثلاً)، وبأحزاب السلطة أيضاً جراء لقاءاتها بهم في المناسبات وانتقاداتها لها مباشرة في القنوات الإعلامية والصحافية.

معى آخر أصبحت النخبة في المرحلة الجديدة هم من قادة الرأي والوسيط في بعض الأحيان بين الحكومة والناس(كما تصفها أدبيات الإتصال السياسي بشكل عام) وخاصة في مجال شرح قرارات وآراء السلطات العامة، وإعطاء الناس مزيداً من المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمواضيع التي تتلى من قبل السلطة. كما أصبح الناس غير تابعين مباشرة للسلطة كما في السابق، بل يتلقون كثير من المعلومات والآراء من الجهات الوسيطة أكثر ما يتلقون من السلطة مباشرة^(٢).

ثامناً: الإعلام والإتصال السياسي

لم تبق الحالة الإعلامية في الإقليم في إطارها التقليدي المركزي السلطوي الذي يوجه بالكامل من قبل الحزب والنخبة المسيطرة فيه، بل ظهر إعلاماً جديداً بعيداً عن السلطة إلى حد ما ويث برامجها محايداً ولا يستند مباشرة إلى خلفية سياسية حزبية، وكانت تلك القنوات تهتم ببعض من خصائص الإعلام الحر، ومن هذه الخصائص بشكل عام "حق الناس في المعرفة بما يجري في الإقليم، الخدمات العامة، التنوع والتعدد في الأخبار والإعلام لقيام التوازن، وكانت تقاوم الضغوطات الخارجية عليها من قبل السلطة وأحزابها، والفصل بين الأخبار ووجهات النظر وخاصة في التقارير الإعلامية، الدقة في وضع العناوين، ولها كوادرات خاصة وتستند إليها في عملها دون الخارج، الإستقرار الإقتصادي الذي أدى باتخاذ قراراتها مستقلاً ومن حيث التخصص"^(٣). وإلى أبعد من ذلك، حتى أن القنوات الحزبية قد خرجت من إطارها التقليدي ويسود فيها الرأي والرأي الآخر، كي لا تقلل من تأثيرها على الناس وجمهورها بشكل خاص، بالرغم من ظهور قنوات إخبارية متخصصة التي تهتم بتماسها مع الناس والحكومة معاً وعلى مدار الساعة.

١. مجموعة من الباحثين، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص٧٣.

٢. أنظر بالتفصيل: جبار علاوي، الإتصال السياسي، (عمان، دار المجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ١٢٥ - ١٣٠.

٣. أنظر بالتفصيل: كامل عبدالجبار بديري، الإعلام ووسائله وحقائقه، (بغداد، دار القبس للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٥٧ - ٦١.

تاسعاً: المعادلات الوطنفة والدولفة

بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت الظاهرة السباسة فف إقلفم كوردستان تتحكم ففها إلى حد ما المعادلات الوطنفة بمجفء الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، وإعادة الإقلفم إلى الإطار الجغرافي للدولة العراقية، إلا انه من الناحفة السباسة والواقع لم تنضم بعد، رغم كونه عاملاً محورياً فف العمل السباسف والحكومي للدولة العراقية، ولكنه كان ففعامل مع المركز بذهنفة كونفدرالفة إلى حد ما. وفف جانب آخر الذي ففكون من صمفم موضوعنا هنا، هو أن السلطة فف الإقلفم لم تعد مفتوحف الأفد ففوجه الآخرين، ولم تستطع زعمها المباشر بشرعفئها الثورفة وأحقفئها فف الحكم، بل أصبحت تنخرط فف اللعبة الءمقراطفة على صعفء الإقلفم وعلى الصعفء العراقي. وهذه المعادلة فرضت على السلطفن الخوض فف المسار الءمقراطي، حتى وإن كان نسبياً، بالرغم من وجود إففاف استراتيجف بفن الحزبفن لتقسفم مكاسب السلطة وحرمان الآخرين والتحكم بها. وخاصة فف زمن كانت الولايات المتحدة الأمريكية هف التي تشرف على العملفة السباسة فف العراق وكانت تتحكم ففها رسمياً من قبل الأمم المتحدة. وفف أولى محطة للعبة الءمقراطفة انخفضت أصوات الحزبفن المسيطرفن على السلطة (أوك و حدك) ومعها تحالفها الإقلفمف إلى ما ففقارب ٩٠% فف إنتخابات ٢٠٠٥ وإلى ٥٩% فف إنتخابات ٢٠٠٩ وإلى ٥٦% فف إنتخابات ٢٠١٣ البرلمانية فف الإقلفم.

عاشراً: التفففر فف الخارطة السباسة

وفقاً لهذء الأرقام التي أتت فف مسألة أئر المعادلات الوطنفة والإقلفمفة على السلوك السباسف للحزبفن، واطلاق المظاهرات وجمع التوففعات والإحتجابات و... إلخ بعد عام ٢٠٠٣، التي لم تكن سائءة ومسموحة فف الشارع السباسف فف الإقلفم، أءى إلى مسائءة الناس للرأف الآخر بوجه سباسة الحزبفن وعدم نجافها فف المظف قءوما بالإقلفم نحو الأفضل، ومحاولة للرد ضد الفساد الإءاري وسبادة العءالة الإءتماعفة فف الإقلفم.

هذء المسئءءات على المساحة الكورءفة، أءى بالتفففر فف الخارطة السباسة وشرخ فف الجءار الصلب الذي بناه الحزبفن فف الإقلفم. فف أولى المحاولات التي قامت للخروج من نظام القطبفن إلى متعدد الأقطاب، خروج (ناك) من التحالف الكوردستاني فف الإنتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠٠٦ وتكون قائمة خاصة به وفاز بـ ٤ مقاعد، أءى إلى إعلان شبه الحرب علیه وإتهامه بالخيانة الوطنفة وإحراق مقارائه فف محافظة دهوك ومقتل أربعة من أعضائه من بفنهم عضواً فف مكتبه السباسف. ومن ثم جاء من بعده خروج حركة التفففر قبل أن تصبح حزباً وكحركة إءتجابفة من بفن صفوف (أوك) ووصولها على ٢٤ مقعداً فف الإنتخابات البرلمانية بالإقلفم عام ٢٠٠٩. ناهفك عن الأحزاب الأخرى التي استقلت بقائمئها فف إنتخابات ٢٠٠٩. أف بمعنى آخر أن الثنائية القطبفة فف الإقلفم قد تفففرت إلى التعددفة القطبفة، وهذه أءت إلى ضمان الفرصة السباسة فف الإقلفم.

المطلب الثاني: مداخل تفسيرية للفرصة السياسية في الإقليم

توفرت عناصر عدة في إقليم كردستان العراق، خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٣) من مثل: المشاركة السياسية، تراجع السلطة في استخدام العنف، إنقسامات سياسية، تحالفات مؤثرة، عدم إستقرار في الترتيب السياسي، وهذ العناصر يمكن الاخذ بها كمدخل لتفسير بنية الفرصة السياسية في الاقليم على النحو الآتي:

أولاً: المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية إحدى التحديات الرئيسية أمام تقدم السلطات السياسية نحو الأفضل، فكثير من الديمقراطيات المتقدمة لم تجتاز المرحلة التقليدية إلا من خلال ضمان المشاركة السياسية لأفراد المجتمع في عملية صناعة القرار السياسي في البلاد، فليست الديمقراطية على مستوى واحد في المجال التطبيقي، السياسي والإقتصادي والإجتماعي. وهذه المجالات الثلاثة تختلف عن بعضها البعض، إلا أن ثلاثتهن في الإقليم لم تكن قبل ٢٠٠٣ في المستوى المطلوب، بالرغم من وجود بعض الظواهر السياسية كحرية التعبير المحدودة، وأن الديمقراطية السياسية سبقت الإجتماعية والإقتصادية، والتحرركات الإحتجاجية على الأغلب وليس الحصر قد خرجت في سبيل إقامة الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية، حتى وأن كانت كخطوة أولى، ومن خلالها تؤدي إلى تحجيم السلوك السياسي للأحزاب السلطوية في الإقليم. لأن تلك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية هي "تكريس قانوني لمتطلبات محددة، واستجابة لحاجات معينة...وتهدف إلى تحرير الفرد من كل أشكال القمع...وترمي إلى حماية الفرد من الإستبداد والقهر، وإلى إشراكه في وضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات في المجتمع في شتى المجالات"^(١). وأن الديمقراطية في أضيق معانيها تعني "الفرصة المتاحة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في القرارات التي تمس كل مجالات حياتهم"^(٢).

هذا الواقع السياسي والديمقراطي كان غائباً في الإقليم، ولم يبق للناس حرية اختيارهم في المشاركة السياسية إلا من خلال الحزبين الرئيسيين، والمشاركة لم تأخذ مجراها الحقيقي التي تعني "كل نشاطات الأفراد أو الجماعات بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضع سياسات في مختلف مستوياتها، كذلك على الوسائل الإجرائية لتطبيقها، سواء كانت النشاطات تلقائية أو منظمة بقصد التأثير في السلطة والسياسة العامة في المجتمع"^(٣). وبالرغم من وجود المستويات الثلاث للمشاركة السياسية كما يذهب إليها كارل دويتش "وهي:

١. النشاط: وهو الأعلى في العمل السياسي وقد وضع كارل دوتش ستة شروط ومن توفر فيه ثلاثة منها ما يجعله منتماً إلى هذه الفئة والشروط هي:
أ. عضوية منظمة سياسية.

١. د. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط١، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص٢٢٢ و٢٢٣.

٢. د. محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص٢٥٩

٣. د. إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي، (عمان: منشورات دار الشروق)، ١٩٩٨.

- ب. التبرع لمنظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
 - ت. حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.
 - ث. المشاركة في الحملات الانتخابية.
 - ج. توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة.
 - ح. الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.
٢. ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.
٣. يشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، أو يشاركون أضرارياً في أوقات الأزمات وعندما تكون مصالحهم مهددة^(١).

وفقاً لهذا التصنيف، لم تكن هناك مشاركة سياسية فعلية إلا للحزب ومن خلاله، ولم يكن هناك تأثير للمهتمين بالنشاط السياسي، ولم يكن حتى عام ٢٠٠٥ حتى المشاركة الموسمية السياسية في أوقات الانتخابات، لأن الانتخابات لم تجر من الأساس أصلاً منذ عام ١٩٩٢.

ولكن بعد عام ٢٠٠٣ كان واقع المشاركة السياسية في الإقليم غير الذي كان سائداً فيه، بل كان هناك إنفتاح تدريجي ومشاركة الناس في القضايا العامة وفي كافة أوجه للمشاركة السياسية ومظاهرها، كالعمل المنظمي والتجمعي، الإحتجاج، جمع التوقيعات في سبيل قضية معينة، عرض مشروعات معينة حول بعض قضايا شائكة في المجتمع، الندوات السياسية أو العلمية، المواكب والمظاهرات، رفع المذكرات والبرقيات إلى المسؤولين، الإنتخاب بكافة أنواعها، إجراء الدراسات على أجهزة الإعلام المختلفة، المشاركة في البرامج الإعلامية وبالذات السياسية منها والتي تتعلق بالقضايا العامة، الإتصال المباشر بالمسؤولين، أو بواسطة الهاتف، تنظيم الحملات الانتخابية، الدعم المالي للجماعات والمنظمات المجتمع المدني، الأستفتاءات...إلخ.

ولم تبق السلطة محركاً وموجهاً وحيداً للشارع، لأن في مرحلة التحول الديمقراطي هناك توزيع للقوى والمشاركة، وتصبح المحرك الرئيسي للمشاركة السياسية هي: السلطة الديمقراطية، الجمعيات والمنظمات والإتحادات، النخبة المهتمة بماهية المجتمع الذي هما يجب أن يكون عليه.

كما أن المشاركة جراء هذه الفرصة التي برزت للوجود بعد عام ٢٠٠٣ أدت إلى مشاركة الناس بدوافع عدة كالدوافع النفسية، حيث يسعى المشارك سياسياً لإثبات وجوده، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادراً على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته، فالمشاركة بالنسبة له تأتي لتمنحه نوعاً من الطمأنينة والثقة بالنفس. المشاركة كتعبير عن وعي سياسي، باعتبارها واجب ومسؤولية وطنية. وكأداة للتعبير عن مطالب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو... الخ. والمشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية (إظهار الفكرة أو القضية، إقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة). وأيضاً بدافع الخوف من السلطة، في هذا المضمار تكون المشاركة بقرار من السلطة السياسية وغير إرادية بالنسبة للأفراد. أو طلباً لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل لشخص أو لجهة ما. أو ربما كسياسة دفاعية ضد خطر

١. المرجع نفسه.

متوقع (تهديد مصالح، الخطر المحدق بالوطن والقيم والمطالب قومية). وكمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي (وهذه المشاركة تكون آنية و ظرفية كمشاركته في التصويت في انتخابات لنصرة أخيه ومن ينتمي إلى دائرته الاجتماعية). وأخيراً وليس آخراً كإحدى ركائز تجسيد حقوق الانسان، فبمشاركته يؤدي إلى حد للظلم والدكتاتورية.

هذا الحماس والفاعلية في الرغبة بالمشاركة السياسية أدى إلى تقوية التحركات الإحتجاجية في الإقليم واغتنام تلك الفرص التي وقعت في الإقليم والعراق أيضاً في سبيل التحول التدريجي والتغيير في السلوك السياسي للسلطة. وأصبح المواطن لديه رغبة في مراقبة السلطة والمشاركة في القنوات التي تسبب بارجاع السلطة إلى رشدها، إلا أنه يراقبها من خلال قنوات غير رسمية، لأن الدستور لم يحسم بعد ولم يستفت الناس عليه، وتلك القنوات غير الرسمية كالإعلام، الأحزاب السياسية، وحدات المجتمع المدني، القضاء، السمينارات والندوات والخطب...، مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتوجيه وتربية الفرد، المظاهرات والإحتجاجات الجماهيرية.

ثانياً: عدم إستقرار في الترتيب السياسي

منذ عام ١٩٩٢ كانت العملية السياسية في الإقليم ثنائية القطبية رغم وجود بعض الأحزاب كمعارضة للسياسات القائمة ك (الإتحاد الإسلامي)، إلا انه وبطبيعة خلفيته الأيديولوجية الإسلامية له، كان يفتقر إلى مساندة دولية وإقليمية، ولم تحظ بحرية الحركة لا في الداخل ولا في الخارج، وتعرضت للإضطهاد والضغوطات وحرقت مقراته وحبس أعضائه، وجراء تواجده في منطقتي النفوذ والبقاء على حياديته وعدم انتهاجه وامتلاكه أصلاً للقوة المسلحة. كما أنه لم يكن يحظى بفاعلية سياسية حركية، بل كان حزباً متحفظاً ويتسم بطابعه الدعوي وغير طامح في السلطة أو حتى المشاركة فيها، وقد شارك فيها تجنباً للضغوطات وكحفاظاً له وحزماً أمنياً لتنظيمه، وكان شعارهم نحن لا نعتبر أنفسنا بديلاً لأحد أو لأي جهة في الإقليم. وفقاً لهذا المنطلق السياسي والأيديولوجي لم تقع أي هزة في الترتيب السياسي، بل كان هناك نوع من الإستقرار المتوازن في الترتيب السياسي بين الطرفين الصراع وهما (أوك وحدك).

وسرعان ما تتطورت تلك العلاقة الصراعوية بين الحزبين الرئيسيين إلى إتفاق إستراتيجي بينهما لتقاسم السلطة والمكاسب، وهذه الإتفاقية جاءت جراء المستجدات على الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، كما أنها جاءت كبديل للحرب الأهلية بين الطرفين وكأسلوب آخر لإعادة التحكم بالواقع السياسي للفترات اللاحقة، وأيضاً كنمط آخر لإدارة الصراع بينهما. وكان الترتيب السياسي في الإقليم كالتالي: أوك و حدك في المرتبة الأولى لأن السلطة ومكاسبها تقسم بينهما مناصفة، ثم يأتي (الإتحاد الإسلامي) في المرتبة الثانية في كل من منطقتي النفوذ، إلا أن مرتبته الثانية لـ (الإتحاد الإسلامي) لم تكن متأثراً على سياسة الحزبين، ولم يستطع مقاومتهم، وغالباً ما شارك في نهاية المطاف في الحكومة من خلال إستلامه لوزارات غير فعالة وغير مؤثرة على واقع الإقليم.

ولكن بعد إنتخابات ٢٠٠٩ قد طرأ تغيير في الترتيب السياسي جراء خروج نائب الأمين العام (نوشيروان مصطفى) لـ (أوك) وتشكيل حركة احتجاجية في بادئة أمره كصوت رافض للسياسات

السائدة للحزبين الرئيسيين، وشارك في الإنتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٩ ونال بـ ٢٤ مقعداً في الإنتخابات، وبدأت الترتيب السياسي بالتغيير وتوزيع الأدوار والانتقال والتحول التدريجي للنموذج. وأدى هذا التغيير وعدم الإستقرار في الترتيب السياسي إلى فتح فرص سياسية في الإقليم وعدم إحتكار السياسة في الثنائية القطبية بل توجهت المعادلات السياسية نحو التعددية، والترتيب السابق قد تغير، الذي كان في عام ٢٠٠٥ مناصفة بين الحزبين الرئيسيين ومن ثم (الإتحاد الإسلامي) ومن ثم (الجماعة الإسلامية)، إلا أن الترتيب في الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ كان (ح.د.ك) ومن ثم (أ.وك) وبأتي من بعدهما (حركة التغيير) وبالتالي (الإتحاد الإسلامي) في المرتبة الثالثة و (الجماعة الإسلامية) في المرتبة الخامسة. ولكن الترتيب أيضاً قد تغيرت في إنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣ حيث كالتالي (الحزب الديمقراطي، حركة التغيير، الإتحاد الوطني، الإتحاد الإسلامي، الجماعة الإسلامية).

إن حالة عدم الإستقرار في الترتيب السياسي أدت إلى فتح قنوات جديدة للفرصة السياسية، وعدم احتكار السلطة من قبل الطرفين الرئيسيين، بل هناك حالة من عدم تمكن الطرفين أن يتجاوزا الأطراف الأخرى في المعادلات السياسية، كما لم تستطع تمرير سياساتهما بالشكل الذي كان يحلو لهما سابقاً. إلا أن التحدي الجوهرى أمام هذه الفرصة السياسية هو بقاء القوة العسكرية والمال بيدهما، بمعنى أن الخارطة السياسية على مستوى الأحزاب والعمل السياسي قد تغيرت بشكل كبير، ولكن الواقع السياسي لم يتغير نوعياً على مستوى السلطة والتكوين الحزبي له.

ثالثاً: تحالفات مؤثرة

أولى التحالفات المؤثرة التي لقيت رداً عنيفاً بعد أن كونتها الأحزاب الأربعة الكوردستانية (الإتحاد الإسلامي، الجماعة الإسلامية، الحزب الإشتراكي الديمقراطي، حزب الكادحين) في عام ٢٠٠٩ وقبل الإنتخابات البرلمانية، ورفعوا بياناً مشتركاً لعملية الإصلاح إلى الحزبين في السلطة حول ضرورة الإصلاحات المؤسسية في حكومة الإقليم والذي كان يتضمن عشرين نقطة، التي كان الفساد الموضوع الجوهرى والمحموري فيه. وتعد تلك التحالف ضد السلطة من أولى محاولات مؤثرة للديمقراطية لوضع حد بوجه السلوك السياسي السلطوي، وفاز في الإنتخابات ١٣% من الأصوات، التي كانت مقابل ١٢ مقعداً في البرلمان. إلا أن التحالف لم يدوم طويلاً، وانتهى بتشكيل حكومة وانضمام بعض منها إليها وبقي الحزبان الإسلاميان في المعارضة.

والمحاولة الثانية التي جاءت بعد إنتخابات عام ٢٠٠٩ بين الأحزاب الثلاثة وهم (الإتحاد الإسلامي، الجماعة الإسلامية، حركة التغيير) لتشكيل جبهة معارضة ضد سياسات السلطة وخاصة الحزبان الرئيسيان في السلطة. وبالرغم من إجتماع الأحزاب الثلاثة ذات أصول فكرية متباينة فيما بينها، إلا أنهم نجحوا في عملها كمعارضة وأنهكت السلطة ولم تستطع الحزبان تجاوزها إلا من خلال الأغلبية المطلقة في البرلمان ومن خلال الإتفاقيات الإستراتيجية فيما بينها. كما أدى هذا التحالف المؤثر بوجه السلطة إلى الإنعكاس في الشارع وتحفيز الناس المتزايد ضد الفساد الإداري وسياسات الحكومة، وأصبح لدى الناس حس بأن لهم سندا من قبل الأحزاب السياسية وفي داخل البرلمان لمؤازرته وكضغط مساعد ومؤسسي على أحزاب السلطة للإستجابة على مطالبه. وأصبح لدى الناس حس آخر هو أنه من الممكن

حدوث تغير جوهرى في الخارطة السياسية وأن هناك بديلاً للأحزاب التي وصلت بالإقليم إلى ما وصل إليه من الفساد الإداري.

وكان لهذا التحالف الثلاثى والتحركات الإحتجاجية في الإقليم، كان لهما دور مؤثر على الواقع السياسى، وقد إنعكس بالفعل في الإنتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣، حيث جعل المراتب السياسى تتغير وهز الترتيب السياسى، فبقى الأول في مركزه، ولكن الثانى أصبح ثالثاً والثالث أصبح ثانياً، وهكذا دواليك.

رابعاً: إنقسامات سياسية

لم تكن الإنقسامات السياسية التي حدثت داخل صفوف الأحزاب السياسية في الإقليم مؤثرة على الخارطة السياسية، ولم تعط لبنية الفرصة السياسية مخرجاً ومنفذاً، بقدر الذي أعطته الإنقسام الداخلي لـ (أوك) للعملية السياسية في الإقليم، وذلك كان مؤثراً في عدة نواحي وكلها كانت جوهرية وفي غاية الأهمية. فمن حيث الأشخاص الذين قاموا بالخروج في صفوف الحزب هم ثلث أعضاء المكتب السياسى، ومن بينهم نائب الأمين العام للحزب السيد نوشيروان مصطفى في تاريخه السياسى لعقود عدة، وآخرون كانوا من الأعضاء الذين كانوا لهم دور ريادي ومؤثر وفكري داخل الحزب، وكانوا لهم مناصب جوهرية رئيسية على مستوى الحكومة في السليمانية وعلى مستوى الحزب أيضاً، كوزير الداخلية لحكومة السليمانية، وكمسؤول للدائرة الإستخبارية (زانباري) في الحزب، وكمسؤولين للمراكز التنظيمية وبالذات المركز الرئيسى الذي يقع في مدينة السليمانية، الذي يتسم بالثقل التنظيمى للحزب ولا يستهان به أبداً، وكان يقيس الثقل التنظيمى لـ (أوك) بمدينة السليمانية أكثر ما يقيس بغيرها، وكان ٧٥% من تنظيمات (أوك) تقع في المدينة المذكورة وضواحيها ذاتها داخل الإقليم.

وقبل خروجهم من الحزب، كان الحزب ذاته يسود فيه نوع من اللامركزية الأيديولوجية، التي بمثابة خطر تعرض لها، لأنها تختلف عن وجود أكثر من رأي أو حتى خلافاً للآراء، لأن الثانية لا تؤدي إلى التشرذم الداخلي في بين صفوف الحزب، إذا كان هناك إدارة جيدة للتفكير. وكان الخطاب السياسى قد أصابه نوع من التنوع والتضاد حتى في مستوى المكتب السياسى، وقد ظهرت مبادرات متنوعة عدة من قبل الأشخاص الرئيسيين في الحزب، وعلى رأسهم الأمين العام للحزب السيد "جلال الطالباي" حول الفصل بين الحزب والحكومة، وجاء من بعده بنفس المبادرة من بعده من قبل نائبه الثانى "د. برهم صالح"، كما جاء نفس المبادرات للإصلاح داخل الحزب (أوك) سابقاً من قبل قادة حركة التغيير الحالية، إلا أنها لم تتلقى أذاناً صاغية قبل خروجهم فيه. أي بمعنى آخر، حدث حالة من الإنقسام الداخلي في خطابه السياسى قبل الإنقسام الحركى الفعلي فيه.

هذا على مستوى الحزب (أوك)، أما على مستوى الخارطة السياسية في الإقليم، فقد أدى شرحاً عميقاً في الإتفاقية الإستراتيجية بين الحزبين الرئيسيين، حيث أصاب الإنقسام الداخلي لـ (أوك) في بنية التوازن المتكافئ بين الطرفين، بحيث أنه حسب الإنتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٩ أن نسبة ٤٥% من أصوات (أوك) قد تحولت إلى حركة التغيير، لو كان التياران موحداً (أوك و حركة التغيير) في الإنتخابات لكانا متفوقان على (حدك) الذي حصل على ٣٣ مقعداً في تلك الإنتخابات وحصل الطرفان المنشقان على ٥٣ مقعداً. كما أن الإنقسام أدى إلى تضعيف مكانة (أوك) لدى شريكه في الإتفاقية

الإستراتيجية، ولولا مكانته في المعادلة على الصعيد الواقعي وامتلاكه للقوة والمال والإعلام لستغن عنه (حدك).

هذا الإنقسام أعطى للبنية التحتية للظاهرة السياسية في الإقليم فرصة ذهبية نحو التغيير، وسنداً للحرك الإحتجاجي، إلا أن عدم إنعكاس التطورات في المؤسسات الإدارية والحكومية، أدى إلى نوع من التعقيد في الخارطة واللعبة السياسية في الإقليم، لأن الواقع بقي أساساً أصيلاً لتشكيل الخارطة السياسية الحاكمة، وأن نتائج الإنتخابات البرلمانية بقيت عنصراً ثانوياً، إلى حين كتابتنا لهذا البحث، ولم تشكل حكومة جديدة بعد الإنتخابات التي تجاوزت ما يقارب ستة أشهر على إجرائها.

خامساً: تراجع السلطة في استخدام العنف

لم تنحصر معارضة السلطة بالإقليم في الأحزاب السياسية وفي الإنتقادات فقط، بل ضعف دور الحركات السياسية والحزبية أدى إلى تحرك الشارع بوجه السلطة وأصبحت الحركات الإحتجاجية سنداً شعبياً قوياً في الشارع للمعارضة التي تسود هي أيضاً في البرلمان، وهذه الظاهرة لم تكن موجودة في الأقليم ولم تكن مسموحاً أصلاً. فالبيئة السياسية التي خلقت بعد ٢٠٠٣ لم تكن هي في السابق، لأن البيئة هي التي تخلق فرصاً سياسية نحو التغيير، أي كلما كانت البيئة مهيئة كلما كانت الفرص ناجحة، لأن الفرص السياسية هي بمثابة التغيير في البيئة ذاتها التي تؤثر في فرص النجاح، كما أنها لا تعتمد على الجهة الرسمية فقط بل هناك أرضية قوية التي تتمثل فيها الجهة غير الرسمية لدى الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني و...إلخ.

إن عقم المعادلات السياسية في الإقليم بعد حين من الدهر هو الذي أدى إلى ظهور التحركات الإحتجاجية، وأن الجهات غير الرسمية قد وجدت فرصاً متنوعة فالتقطتها، لأن اللحظة الملائمة واغتنامها هي التي تؤدي إلى التغيير التدريجي، وكانت السلطة في الإقليم تتعرض لتحديات جمة ومؤثرة داخلياً وخارجياً، وكانت موقفها ضعيفاً أمام الحركات الإحتجاجية وأستجابتها لمطالبها، وكانت للمعادلة الإقليمية والربيع الربيع دور مؤثر في ظهور وتقوية التحركات الإحتجاجية في الإقليم.

بعد عام ٢٠٠٣ لم تعد السلطة السياسية في الإقليم مفتوحة الأيدي بوجه الراضين والمنتقدين لسياساتها، كما لم تقبل المعارضة الفعلية بوجهها، إن الوضع قد تغير، وأصبحت تتعامل مع المستجدات الحديثة على الساحة الإقليمية بذهنية أخرى تختلف عن الماضي، لأنها لم تعد باستطاعتها الردع لها بطرق تقليدية وهي استخدام العنف. لأن استخدام العنف قد تلاشى نسبياً (في فترة بحثنا)، مع الوضع الديمقراطي المنشود للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأجندتها لدمقرطة المجتمع العراقي، كما أنها أقتعت بأن استخدامها للعنف لا يأتي بنتائج مرضية، وأنها ستخسر- في الإنتخابات التي بدأت تفرض نفسها بعد ٢٠٠٣ لإجرائها على مستوى رئاسة الإقليم وعلى مستوى البرلمان ومجالس المحافظات، علاوة على ذلك إذا كان الطرف المقابل الذي من المتوقع أن يستخدم العنف بوجهه هو الشعب والتحركات الإحتجاجية التي تمثل الشعب نفسه.

وبالإضافة إلى إشراف الولايات المتحدة على العملية السياسية في العراق، هناك أيضاً تواجد إقليمي ودولي في الإقليم، فمثلاً هناك حوالي ٢٧ ممثلية القنصلية في عاصمة الإقليم لحد عام ٢٠١٣، وحضور

دولي وحتى الدول صاحبة الفيتو في الأمم المتحدة من خلال قنصلياتها أو من خلال شركاتها مثل: شركة شيفرون الأمريكية، توتال الفرنسية، غازبروم الروسية، كما أن هناك شركات للدول المؤثرة في الساحة الدولية مثل: كنال إينيرجي التركية (ناتو)، وشارمان بتروليوم الكندية^(١). بالرغم من ذلك، لم تقف السلطة مكتوفتي الأيدي بوجه الخارجين عن المألوف، بل ألحق بهم الضرر واستخدم العنف غير المباشر من جديد وذلك من خلال أعضائهم والمنتمين لهم، كما حدث في محافظة دهوك ضد (الإتحاد الإسلامي) لمرتين متتاليتين بحرق مقراته الحزبية وقتل أربعة من أعضائه، من بينهم عضواً للمكتب السياسي بالحزب. وأيضاً ضد (حركة التغيير) بحرق بعض مقراتها في بعض الأماكن في مدينة أربيل وشقلاوة. إلا أنها واجهت إنتقادات وإدانات عراقية وإقليمية ودولية وعلى رأسها إدانة الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الحوادث، ورداً على ذلك زار مسؤول الشعبة السياسية بالقنصلية الأمريكية في عاصمة الأقليم، مقرات (الإتحاد الإسلامي) في محافظة دهوك وأدان هذا الاستخدام للعنف ضد الأطراف السياسية.

المطلب الثالث: تحديات أمام بنية الفرصة السياسية في الإقليم

وجدت أمام بنية الفرصة السياسية في إقليم كوردستان العراق، خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، تحديات عديدة وعلى أصعدة مختلفة، كالآتي:

أولاً: على الصعيد الحزبي

١. التكوين الحزبي

لقد تعامل الناس في إقليم كوردستان العراق مع أحزاب سياسية أيديولوجية، أكثر ما يتعامل مع الديمقراطية، وهذه الظاهرة في الإقليم أدت إلى الأسبقية في التعامل مع فرقاء سياسية قبل كل شيء، بل خلق التحزب والحزبية حالة من التعصب والطائفية السياسية، وأصبح الخروج عن مدار حزب سياسي إلى أخرى عيباً في شخصية ذات الفرد. وبدأ الناس يكونون شخصيتهم داخل البوتقة الحزبية، ونادراً ما توجد شخصية سياسية خارج الأحزاب السياسية، وبدأ الأحزاب في المقابل تربي أعضائها أيديولوجياً طامحاً فيهم تغيير المجتمع وصياغته على قيمها السياسية الأيديولوجية، وغالباً ما وصلت تلك الحركات في العالم النامي و "أنها استولت على الحكم من خلال الثورة، فكل التحركات الراضة أو المنتقدة لسياسة الحزب تعد بأنها محاولة لإسقاط الحكومة وضد مكاسب الشعب"^(٢). في هذه الحالة أن التكوين الحزبي قد أصبح عقبة أمام التحول الديمقراطي، وسبباً مباشراً في عجزها. فمع كل هذه التحركات الإحتجاجية التي وصلت حتى إلى عقر دار الحزبين الرئيسيين، إلا أن أن الوتيرة الحزبية والتمركز حول الأحزاب لم تنخفض كثيراً، وخير شاهد على ذلك أن مقدار التصويت للأحزاب السياسية

^١ جريدة هاوالاتي، العدد: ٨٧٣، في ٢٠١٢/٨/٢٨، ص ١٥١٤.

^٢ مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط ٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

في الإنتخابات تتكرر بنفس المقدار تقريباً، بالرغم من الشكوك التي تسود باستمرار حول تلك النسب عند إعلان نتائج لإنتخابات.

٢. حصر التحولات في الإلتقاء الحزبي

بالرغم من التأثيرات الإيجابية للمظاهرات والاحتجاجات بوجه السلطة في الإقليم في سبيل التحسن الديمقراطي وانتقاله نحو الأفضل، إلا أن التحولات لم تنحصر في العلاقة المتبادلة والإنعكاسية بين الناس والسلطة، بل انحصرت في نهاية المطاف بين الأحزاب السياسية، أو بمعنى آخر بين أحزاب المعارضة وأحزاب السلطة، أي صاغت الظاهرة بنكهة حزبية وتستغل لمواقفها المتبادلة بين الطرفين، وتلك الحركات الإحتجاجية تصور كأنها تحركات ومواقف مضادة حزبية حيال الأخرى. ولكن الطرفين الرئيسيين في المعادلة سيكون شبه معدومة وهما الناس والحكومة.

٣. القمع المرن

لقد تحدثنا على الصعيد الحزبي في بداية المطلب، بأن تكوين الحزبي للناس أصبح عقبة رئيسية بوجه التحول الديمقراطي، بالرغم من ابتعاد الناس نسبياً من التحزب جراء نوع من الإبتتاح والديمقراطية والرعاية وإلى حد ما التغيير في الخطاب الحزبي والتركيز على المؤسساتية والقانونية للسلطة، إلا أن ظاهرة التحزب قد عادت من جديد، وهذه الظاهرة أدت إلى ربط الناس بأحزابهم السياسية أيديولوجياً وفي سبيل المنفعة، أي أصبحت الأحزاب مرجعية للتكوين السياسي والإقتصادي لأعضاءها، وأن الأحزاب بالمقابل تستخدم دور قطع الإمتيازات التي تعطى للكادر الحزبي في حالة التغيير في سلوكه السياسي، وحتى التحويل في تصويته لصالح الآخرين في الإنتخابات، أي أن أعضاء الحزب أمام هاجس مصلحي الذي يؤثر سلبياً في اتخاذ قراره بشكل مستقل وبعيداً عن الحزب. وهذا الهاجس يعتبر القمع المرن من قبل الأحزاب بوجه الأصوات الراضة ضد السلطة.

ثانياً: على الصعيد المؤسسي

١. احتكار القوة

منذ عام ١٩٩٢ إحتكر الحزبين الرئيسيين زمام الأمور في الإقليم وكل مقاليد السلطة من خلال الخلية الرئيسية للحزب وخلاياها المساعدة، وأصبحت إدارة مؤسسات السلطة، قناة من قنوات التنظيم الحزبي. وأن كل المجالات التي تعد محرومة للسلطة بامتلاكها في النظام الديمقراطي، كانت محكرة من قبل الحزبين الرئيسيين وخاصة المال والقوة والإعلام والإدارة العامة. فالحركات الإحتجاجية تعاني من إنعكاس مطالبها في الأرض الواقع جراء هذا الإحتكار، لأن الإدارة لا تؤيد ولا تنسق حتى مع المطالب الأساسية للناس، وتأخذها بتفسيرات حزبية سلبية.

٢. استجابة السلطة لمطالب المواطنين

لم تتفاعل السلطة السياسية في الإقليم مع هموم الشعب وطموحاته، ولم تسمح بأصوات المنتقدة

ضدها، ومن انتقد كأنها ينتقد الشعب بأسره، وتتهمهم بالخيانة الوطنية وبالطابور الخامس الذي يخدم الذين ما وراء الحدود. وبالرغم مع هذا أن السلطة قد استجابت لمطالب تلك التحركات الإحتجاجية، إلا أنها بعد حين من الدهر، وخلق أرضية مناسبة للإستجابة لتلك المطالب بأنها من باب المبادرة الحزبية بالأساس وليست مطالب للناس من السلطة، وعلى هذه الوتيرة ترتفع الإستجابة للمطالب بحلول مجيء الدورات الإنتخابية، إلا أنها بعد الإنتخابات لا تطبق تلك الوعود التي قد أعطيت للناس، وغالباً ما تركز أحزاب السلطوية في الإقليم على مسائل ثانوية وتبتعد عن جوهر الإصلاح للسلطة كإنهاء الفساد ومحاربتة، والتداول السلمي للسلطة وعدم احتكارها للقوة العسكرية والأجهزة الأمنية و...إلخ.

٣. إنعدام الدستور

لم تكن السلطة منذ نشوءها في الإقليم عام ١٩٩٢ ظاهرة سياسية متكاملة سليمة، بحيث في بادئ أمرها لم تدعن الأطراف إلى نتائج الإنتخابات البرلمانية، ومن ثم تقسيم السلطة بينهما مناصفة، واختفى البرلمان عن الأنظار من مفعولها، ولم تكن هناك سلطة قضائية مستقلة، بل كانت تابعة للسلطة التنفيذية حتى عام ٢٠٠٧، وحتى بعد تشكيلها لم تتعامل مع السلطة التنفيذية كونها سلطة رادعة لها ومن أمامها، بل تعاملت كسلطة تابعة لها. وكانت العملية السياسية في الإقليم تتحكم فيها العلاقات والمجاملات الحزبية، أي معنى آخر لم يكن هناك دستور حتى يتحكم بها، وهذا الإنعدام أدى إلى إنعدام السقف والحدود أو الإطار للعملية والصراع السياسي. وكثير من الإحتجاجات تحسب في مدار الصراعات الحزبية أو تفسر لها بأن تحفيزها وتوجيهها تقف وراءها الأحزاب، ولم تعامل معها من منظور حقوقي، بل تعامل معها من حيث الرؤية الأمنية والسياسية للحزب حيالها.

ثالثاً: على صعيد التحول الديمقراطي

لم تجري عملية التحول الديمقراطي في الإقليم وفقاً للخارطة المعروفة دولياً، ولم تأخذ الأطراف خصوصية المجتمع الكوردي في سبيل بناء واقع ديمقراطي مناسب معه، والسبب الجوهرى في ذلك لم تتعامل الأطراف مع المرحلة بمطق الحكم والسلطة، بقدر التي تعاملت مع المرحلة بمطق التحزب والآنية السياسية، لذا أن الإحتجاجات في بعض مراحلها كأنها تتسم بالمرابحة ولم تأتي بعد مرحلة مصنفة من قبل السلطة السياسية حتى تكتمل تلك المراحل، لأن في الأساس لم تكن مرتباً ومتكاملاً من حيث المراحل والركائز، فأصبحت الإحتجاجات تتعامل مع المواقف والأحداث وفي بعض الأحيان مع المطالب.

لم تتلق الإحتجاجات تعاملاً إجتماعياً وسياسياً، لأن المباديء التحول لم ترسخ بعد بنية الفرصة السياسية، ولم تستسلم الأطراف إلى الآن إلى مبادئها، ومن أبسطها قبول الآخر. وكانت الفرقاء السياسية تتعامل مع الواقع وليست النتائج الإنتخابية، وهذه الحالة أدت بالإحتجاجات عدم تجسيد مطالبها في المؤسسات والحكومة.

المجتمع المدني والجمعيات في تحركاتها. والسؤال في نهاية المطاف هو هل التحركات الإحتجاجية أدت إلى تقوية السلطة والأحزاب القائمة عليها أم أدت إلى تجسيد مطالب الناس في المؤسسات والقواعد القانونية؟

٤. الواقع السياسي المجزء

لم يكن الإقليم منذ عام ١٩٩٢ موحداً من الناحية الجغرافية ولا الإدارية، حيث هناك إقليمين اثنين، الذي يشرف كل واحد من الأحزاب السلطوية في الإقليم (أوك و حدك) عليهما، وهذه الحالة ربما تكون إمتداداً للإنقسام الذي شهدته الحركة التحررية الكوردية قبل الإنتفاضة، التي كانت كل واحد منهما تقاوم السلطة المركزية في حينها في منطقة نفوذه وبأسلوبه الخاص، وفي كل منطقة نفوذ الخاص بهما كان التواجد للأخر محروماً. هذه الحالة امتدت إلى ما بعد الإنتفاضة، وقسموا الإقليم إلى إقليمين إداريين سياسيين منفصلين. هذا الإنقسام أدى إلى الإنقسام القيمي بين الشعب الكوردي في الإقليم ذاته، حيث هناك قيم ومنطلقات سياسية وأيديولوجية وحتى المواقف السياسية ومسار التحول الديمقراطي تختلف عن بعضها البعض، ولكن كان الفضاء السياسي في مدينة السليمانية أكثر إنفتاحاً من الأخرى. وبالتالي إنعكست الحالة حتى في ظهور الحركات الإحتجاجية، حيث ظهرت أولى التحركات في مدينة السليمانية، كما أن هناك تفاعل مستمر في هذه المدينة، بمعنى أن سليمانية التحركات الإحتجاجية قد أدت إلى إيجاد ظاهرة غير متوازنة فيها، وتحدث تحركات ومظاهرات عديدة في السليمانية تفوق العدد التي تحدث في مدينتي أربيل ودهوك، وإلى حد ما تكاد تخلو التحركات الإحتجاجية في أربيل ودهوك من السمة السياسية، بل تنحصر في غيرها. كما أنها تفتقر إلى التواصل المباشر والدؤوب المطلوب بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات بين المدن في الإقليم.

الإستنباطات

- بعء تناولنا لموضوع نظرفة بنة الفرسة السباسة فف إقلفم كوردستان العراق بشكل مسففصف، فوصل الباعان إلف النناآ الآفة:
١. فشكل بنة الفرسة السباسة عاملاً أساسفً فف فكون الفعل الإحتجابف. وإن بناة الفرسة السباسة فركز على العلاقة بفن الحركة الإحتجابفة وبفئها السباسة، وبالنالف أن الحشء ففم فف ظل ظروف سباسة ملائمة.
 ٢. لم تظهر نظرفة بنة الفرسة السباسة، إلا بعء الإنفاف نحو الفحول الءفمقراطف وحق فقرر المصفر للشعوب من أجل الوصول إلف ذافة القرار السباسف والمشاركة فف عملفة إءارة الءولة وعءم السماح للفئة المسبطرة باحتكارها للقوة وزمام الأمور.
 ٣. فقوم بنة الفرسة السباسة من خلال مجموعة من المفففرات ذاف صلة بالعملفة السباسة وعملفة الفحول السباسف، ك: اففاف المءافل السباسة للوصول إلف المشاركة وعءم اسفقرار الفرفب السباسف والفحالفات المثرة ونشوء إنقساماف فف أوساف النخبة الحاكمة ومن ثم فراجع قوة السلطة أو إراءتها للقمع واسفخدام العنف.
 ٤. كان هناك مؤثراف إفبابفة فف الفرفة المنشوءة، فف بنة الفرسة السباسة فف إقلفم كوردستان العراق، والفف ساعءف إلف فخلق نوع من الففففر فف الفارطة السباسة وفف عملفة إءارة السلطة بفن الفباراف والأحزاب السباسة، فبعض من هءة المثراف جاءف من خلال الفحول الءاف للسلطة السباسة فف الإقلفم ومن خلال فئاف ءافلها، وإصرارها على الإصلاآ والففففر فف السباساف، والزمن المساعء والوعي والرهابفة والإنفاف وضعف الإنفماء الحزبف، والفصاعء المسفمفر للحركات الإفتماعفة ومنظمات المجمع المءنف وحرفة الإعلام، كما ساعءف المعاءلاف الإفبابفة الوطنفة والءولفة والففففر فف الفارطة السباسة فف عملفة فف هءا الفرسة السباسة.
 ٥. بالرغم من وءوء تلك المؤثراف الإفبابفة فف الإقلفم، إلا أنه لم فخلو من فءافاف أمام الفحول الإفبابف فف بنة الفرسة السباسة فف الإقلفم، كالفكون الحزبف للأفراف والجماعات الإفتماعفة ورفر الإفتماعفة وحصر الفحولاف فف الإلفقاء الحزبف وخاصة الحزبف الكبفرن أو الأحزاب الخمسة الرئفسفة فف الإقلفم، والقمع المرن من قبل السلطة وبفن الأحزاب السباسة، وإحتكار للقوة وضعف اسفجابة السلطة لمطالب الموابفن ومن ثم إنءام الءسور لفصففح المسار السباسف وفوفه فف الإقلفم. لفس شرطاً أن فكون الففففر فف بنة الفرسة السباسة نحو الأفضل من خلال العوامل الءاففة الءاخلفة فقط، بل ربما فكون العوامل المساعءة الفارجرة هف الفف فؤءف فخلق أرضفة مناسبة لبنفة الفرسة السباسة فف الءافل، وهءا سفكون من خلال الضغوطاف الفارجرة أو ربما فف بعض الفحلاف، الإغراءاف الفف ففءمها المجمع الءولف، بالرغم من كون الففففر فف بنة الفرسة السباسة فف بعض البلءان من اءء موصاف سباسة بعء انهفار المعسكر الشرقف، ومجبء نظام ءولف ءفءف، الءف كان فركز على الءفمقراطفة وحق فقرر المصفر واللفبرالفة.

قائمة المصادر

المصادر العربية

اولاً: المعاجم

١. د. فريدريك معتوق، معجم العلوم الإجتماعية ، (بيروت: أكاديميا)، ١٩٩٨.

ثانياً: الكتب

٢. د. إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي، (عمان: منشورات دار الشروق)، ١٩٩٨.
٣. أحمد عادل عبد الحكيم (وآخرون) ، حرب اللاعنف - الخيار الثالث ، ط٣، (لندن: أكاديمية التغيير)، ٢٠١٣ .
٤. بيرت كلاندرمانس ، الفعل السياسي الجماعي ، في : دافيد أو سيرز (ومحررون آخرون) ، المرجع في علم النفس السياسي ، ج٢، ت : ربيع وهبة (وآخرون) ، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ٢٠١٠.
٥. تشارلز تلي، الحركات الإجتماعية ١٧٦٨ - ٢٠٠٤ ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة)، ٢٠٠٥.
٦. جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ت: جورج يونس، ط٢، (بيروت، منشورات عويدات)، ١٩٨٢.
٧. جبار علاوي، الإتصال السياسي، (عمان: دار المجد للنشر والتوزيع)، ٢٠١٥.
٨. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر)، ١٩٨٦.
٩. فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق الطرق: مابعد المحافظين الجدد، ت: محمد محمود التوبة، (الرياض: العبيكان) ، ٢٠٠٧.
١٠. كامل عبد الجبار بديري، الإعلام ووسائله وحقائقه، (بغداد، دار القبس للطباعة والنشر)، ٢٠٠١.
١١. د. محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٣.
١٢. مجموعة من الباحثين، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠١.
١٣. مجموعة من الباحثين، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية وقائع ورشة عمل، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٩.
١٤. منظمة التفاوض والدراسات الإستراتيجية، ميثاق الشراكة والتنمية بين السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان - العراق، (أربيل: Unops)، ٢٠١٤.
١٥. هانك جونسون، الدول والحركات الإجتماعية ، ت: أحمد زايد ، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ٢٠١٨.

ثالثاً: المجلات

١٦. أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، المحتجون- كيف تؤثر المظاهرات والإعتصامات في سياسات الدول ، في : إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية)، (القاهرة: مركز الأهرام)، العدد (١٨٧) ، كانون الأول ٢٠١٢.
١٧. د. رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر

بنية الفرصة السياسية في إقليم كردستان العراق - دراسة الإحتجاجات الشعبية خلال ٢٠٠٣-٢٠١٣

- السياسة و القانون، (الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد (١٢)، ٢٠١٥.
١٨. د.رمضاني صوراية ، الحركات الإجتماعية - مقارنة سوسيلوجية ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد (٢٤) ، حزيران ٢٠١٦.
١٩. عبدالرحيم العطري ، سوسيلوجيا الحركات الإجتماعية، إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (١٣) ، شتاء ٢٠١١
٢٠. محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، الحركات الاجتماعية و الفرصة السياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٧)، صيف ٢٠١٠
٢١. محمود صلاح عبدالحفيظ محمد المهري، صناعة الفرصة الساسية في مصر الناصرية: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد (٢٩)، شتاء ٢٠١١.

رابعاً: الرسائل الجامعية

٢٢. قناة رقية، الاحتجاجات الطلابية بين الوعي و التبعية: دراسة ميدانية لعينة من الطلبة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير (منشورة على الإنترنت) ، (الجزائر: قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بكلية العلوم الانسانية والإجتماعية في جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، ٢٠١٤.
٢٣. كروشي فريدة ، ظاهرة الإحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ، رسالة الماجستير (منشورة على الإنترنت) ، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بجامعة محمد قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٣.

خامساً: المصادر الالكترونية

٢٤. عبد الحي مودن، الرجة الثورية العربية على ضوء نظريات الثورات والاحتجاجات، شبكة المعلومات الدولية، بحث منشور بتاريخ ٢٠١١/٥/٧، على الصفحة الالكترونية: <http://idamine.blogspot.com/2011/06/blog-post.html>، تاريخ زيارة الصفحة: ٢٠١٤/١/١٠.

المصادر الكوردية:

اولاً: الصحف:

١. رؤژنامه‌ی كوردستاني نوي، ژماره: ٥٨٥٣، لة ٢٠١٢/٨/١٠.
٢. رؤژنامه‌ی هاوڵاتی، ژماره: ٨٦٧، لة ٢٠١٢/٨/١٥.
٣. رؤژنامه‌ی هاوڵاتی، ژماره: ٨٧٣، لة ٢٠١٢/٨/٢٨.
٤. رؤژنامه‌ی هاوڵاتی، ژماره: ٩١٢، لة ٢٠١٢/١٠/٢٢.
٥. رؤژنامه‌ی كوردستاني نوي، ذمارة: ٦٢٩١، لة ٢٠١٤/١/٢٨.

ثانياً: المصادر الالكترونية

٦. بينگهى ئيليكترۆنى رۆژنامهى ئاوينه، رۆژى ٢٠١٤/٢/١٥ :

<http://www.awene.com/article/2014/02/15/29788>

المصادر الانجليزية:

اولاً: الكتب

1. Charles Tilly, From Mbilization to Revolution, University of Michigan, USA, 1977.
2. Donatella Della Porta and Mario Diani, Social movements: An Introduction, Blackwell Publishing, Malden – USA, 2nd ed., 2006.
3. Doug McAdam, Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions, in: Doug McAdam, (et al) (editors), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings, Cambridge, UK, 1996.
4. Jose Aleman, Protest and Institutional Change, in: Oxford Handbooks Online, Oxford University Press, 2018, www.oxfordhandbooks.com
5. Karl-Dieter Opp, Theories of Political Protest and Social Movements: A Multidisciplinary Introduction, Critique, and Synthesis, Routledge, London & New York, 2009.
6. Koichi Usami, Rethinking Political Opportunity Structure in the Argentine Unemployed and Poor People's Movement, in: Shinichi Shigetomi and Kumiko Makino (editors), Protest and Social Movements in the Developing World, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2009.
7. Hanspeter Kriesi, The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization. In: J. C. Jenkins & B. Klandermans (eds), The Politics of Social Protest: comparative Perspectives on States and Social Movements, UCL press, London, 2005.
8. Sideny Tarrow, States and Opportunities: The Political Structure of Social Movements, in: Doug McAdam, (et al) (editors), Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings, Cambridge, UK, 1996.

ثانياً: الدوريات

9. Brayden King, A Social Movement Perspective of Stakeholder Collective Action and Influence, Business & Society, peer-reviewed and published quarterly, International Association for Business and Society, Vol. 47, No. 1, March 2008.
10. Marc Edelman, Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics,

Annual Review of Anthropology, California, Vol. 30, 2001.

11. Pamela E. Oliver (et al), Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements, in: Betty A. Dobratz (editor), Political Sociology for the 21st Century, Series: Research in Political Sociology v. 12, 2003.
12. Peter K. Eisinger, The Conditions of Protest Behavior in American Cities, The American Political Science Review, American Political Science Association, Vol. 67, No. 1, 1973.
13. Richard Andrew Hall, Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989, Europe-Asia Studies, Vol. 52, No. 6, 2000.
14. Ziad Munson, Islamic Mobilization: Social Movement Theory and the Egyptian Muslim Brotherhood, The Sociological Quarterly, Wiley-Blackwell for the Midwest Sociological Society, Vol. 42, No. 4, 2001.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

15. Daniel Bischof, Why Arabs Rebel: Relative Deprivation Revisited, Master's thesis, Fakultät Sozial und Wirtschaftswissenschaften der Otto-Friedrich-Universität Bamberg, 2012.

رابعاً: الأوراق البحثية:

16. Mahvish Shami, Collective Action: Clientelism and Connectivity, Institute of Food and Resource Economics, University of Copenhagen, Denmark, FOI Working Paper 2010.